الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

عنوان المذكـــــرة:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات لدولة الجزائر دراسة قياسية (1995-2020)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجاريـــــــة

إعداد الطالبتين:

- حسينة جغبلو
- صبرينة حمديني

إشراف الدكتور:

* وحيـــــد نمديل

نوقشت وانجزت علنا بتاريخ:.....أمام لجنة المناقشة

المكونة من:

- **الأستاذ الرئيس.....حمزة عبد الرزاق**
- **الأستاذ المشرف.....نمديل وحيد**
- **الاستاذ المناقش.....زعيتر فاتح**

السنة الجامعيـــة:2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

عنوان المذكـــــرة:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات لدولة الجزائر دراسة قياسية (1995-2020)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجاريـــــــة

إعداد الطالبتين:

- حسينة جغبلو
- صبرينة حمديني

إشراف الدكتور:

* وحيـــــد نمديل

نوقشت وانجزت علنا بتاريخ:.....أمام لجنة المناقشة

المكونة من:

- **الأستاذ الرئيس.....حمزة عبد الرزاق**
- **الأستاذ المشرف.....نمديل وحيد**
- **الاستاذ المناقش.....زعيتر فاتح**

السنة الجامعيـــة:2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله الحي القيوم أو لا وأخيرا وامتثالا لقوله صل الله عليه وسلم

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فاعدوا له "

نتوجه بجزيل الشكر وجميل العرفان للأستاذ " **نمديل وحيد** " الذي تكرم بقبول الإشراف

على هذه المذكرة وعلى جميع التوجيهات والملاحظات والنصائح.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بوافر التقدير والاحترام لأعضاء اللجنة المحترمين على عناء قراءة المذكرة

وقبولها وتصويبها، وكذلك نتقدم بخالص الشكر إلى كل من درسنا من أساتذة كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد البشير الإبراهيمي وإلى كل موظفي

المكتبة وبالأخص محمد شلبابي وجزاهم الله كل خير.

وفي الأخير نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد

ونسأل الله عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم إنه قريب مجيب.

إهداء

الحمد لله الذي اعاننا بالعلم وزيننا بالحلم واكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية.

انه لا يسعدني في هذه اللحظات التي لعلني لا أمللك اغلى من أن أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع الى:

ضياء قلبي ونور بصيري "محمد "صلوات الله وسلامه عليه.

الدرع الواقي والكنز الباقي، إلى من جعل العلم منبع اشتياقي، لك اقدم وسام الاستحقاق.

أبي الغالي أطال الله في عمره.

فضاء المحبة وبحر الحنان، ريحانة الدنيا ورمز العطاء وصدق الايباء إلى ذروة العطف والوفاء إليك يا أجمل حواء.

أمي حياتي أطال الله في عمرها.

الاعمدة التي أضل أرتكز عليها للصمود والمعادلة التي ترسم منحنى حياتي "اخواتي وأخي".....حفظهم الله ورعاهم.

دون أن انسى زوج أختي والبراعم الصغار ابن اختي وأخته.

أخواتي في الله إلى من سعدت برفقتهم في دروب الحياة الحلوى والحزينة إلى من عرفوا كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيع.

صديقاتي وبالأخص مريم

أعمامي وأخوالي وخالاتي وأبنائهم وبناتهم كل واحد باسمه.

إلى كل من يحمل لقب العائلة .

إلى كل من نساهم قلمي وهم في قلبي.

إلى من عرفتهم في حياتي من قريب ومن بعيد.

إلى كل من فتح هذه المذكرة وتصفحها بعدي .

حسينة

الإهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على المبعوث رحمة للعالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم و صحبه أجمعين.

لك الفضل ربي على عظيم فضلك و كثير عطائك أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

جدي و والدي الغاليين رحمهما الله و أسكنهما فسيح جناته.

إلى عائلتي الكريمة: أمي الغالية، أخوتي وليد وبلال، ابن أخي بلال: عمار، أخواتي: حفيظة، سارة.

جدتي العزيزة أطال الله في عمرها، أخوالي و أولادهم، خالاتي و أولادهم

جدي حفظه الله و أطال الله في عمره.

عمتي، عمي و أولاده.

إلى كل من تجمعني بهم صلة الرحم.

إلى أساتذتي الكرام الذين درسوني في السنة الأولى و السنة الثانية ماستر مالية و تجارة دولية

للسنة الجامعية 2021-2022 و على رأسهم الأستاذ المشرف: نمديل وحيد.

إلى كل زملائي و زميلاتي في العمل بالرقابة المالية لدى بلدية مجانة.

إلى كل زملائي و زميلاتي بالدراسة طلبة مالية و تجارة دولية للسنة الجامعية: 2022/2021.

أهدي ثمرة جهدي.

صبرينة حمديني

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات: .....

البسملة.	
شكر وتقدير.	
إهداء.	
فهرس المحتويات.	II-I
قائمة الجداول والأشكال.	III
مقدمـة.	أ – د
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر.	15-1
تمهيد.	2
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر.	5-3
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.	3
المطلب الثاني: أهمية ومبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر.	4
الفرع الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.	4
الفرع الثاني: مبادئ الاستثمار الأجنبي.	4
المبحث الثاني: أشكال ومزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.	9-5
المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.	5
المطلب الثاني: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.	8
الفرع الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر.	8
الفرع الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.	9
المبحث الثالث: محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.	14-10
المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.	10
الفرع الأول: المحددات الاقتصادية.	10
الفرع الثاني: المحددات السياسية.	10
الفرع الثالث: محددات البيئة والمؤسسة.	11
الفرع الرابع: المحددات القانونية.	11
المطلب الثاني: محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر.	12
المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.	12
الفرع الأول: دوافع الدول المضيفة له.	13
الفرع الثاني: دوافع المستثمر الأجنبي.	13
خلاصة الفصل:	15

فهرس المحتويات: .....

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي.	30-16
تمهيد.	17
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي.	21-18
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي.	18
المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي.	20
المطلب الثالث: أهمية النمو الاقتصادي.	20
المبحث الثاني: نماذج النمو النيوكلاسيكية والحديثة.	26-21
المطلب الأول: النماذج النيوكلاسيكية.	21
الفرع الأول: نموذج سولو.	22
الفرع الثاني: نموذج ميد للنمو الاقتصادي.	22
الفرع الثالث: نموذج آرثر لويس للنمو الاقتصادي.	23
المطلب الثاني: النماذج الحديثة .	24
المبحث الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي ومحدداته.	29-26
المطلب الأول: مقاييس النمو الإقتصادي	26
المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي	28
خلاصة الفصل	30
الفصل الثالث: الدراسة القياسية	57-31
تمهيد	32
المبحث الأول: الدراسات السابقة	36-33
المطلب الأول: دراسات باللغة العربية	33
المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية.	35
المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات.	42-36
المطلب الأول: الهيكل الشكلي	36
المطلب الثاني: الهيكل النسبي	40
المبحث الثالث: الدراسة القياسية	56-43
خلاصة الفصل	57
خاتمة	60-58
قائمة المراجع	64-61
قائمة الملاحق	71-65

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول		
الجدول	**العنوان**	**الصفحة**
01	الهيكل النسبي	40
02	نتائج اختبار استقرارية السلاسل ديكي – فولر المطور	47
03	نتائج اختبار منهج الحدود	49
04	تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL	50
05	نتائج التقدير	51
06	نتائج التقدير النموذج قصير المدى	52
07	اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء	52
08	اختبار ثبات التباين (تجانس التباين)	53
قائمة الأشكال		
01	دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر.	37
02	دراسة الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات.	39
03	دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات	42
04	دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات (GDP) خلال الفترة 1995–2020	43
05	دراسة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) خلال الفترة 1995–2020	44
06	دراسة تطور الاستثمار المحلي (II) خلال الفترة 1995–2020	45
07	درجة التأخير المثلى	48
08	اختبار التشويش الأبيض و استقرارية البواقي.	53
09	اختبار التوزيع الطبيعي وذلك من خلال استعمال اختبار JB	54
10	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج	54

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات، واستخدمنا في ذلك نموذج انحدار متعدد (ARDL)، وبيانات سنوية تغطي الفترة (1995 – 2020)، حيث توصلنا في الدراسة إلى نتيجة مفادها، وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات، فكلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر زاد معه الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات، غير أن هذه العلاقة تعتبر ضعيفة، وما يفسر ذلك هو أن غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر اتجهت إلى قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر، والنمو الاقتصادي، والناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار المحلي

Abstract:

This study aims to measure the impact of FDI flows on GDP outside the burning sector, using the ARDL model, and annual data covering the period (1995-2020), where we concluded in the study that there is a positive relationship between FDI and GDP outside the burning sector, the more FDI increases GDP outside the burning sector, but this relationship is considered weak, which is explained by the fact that the majority of FDI in Algeria has gone to the burning sector.

key words:

Foreign direct investment, economic growth, gross domestic product, domestic investment

مقدمة

مقدمــة:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي النشاط الوحيد الذي شهد قدرا ملحوظا من الآراء المتفاوتة بالنسبة للدور الذي تلعبه، وموضوع الدراسة الذي قمنا به يدور حول تعاظم دور الاستثمارات الأجنبية على الصعيد العالمي حيث أن جميع دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات وهذا نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة، حيث أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة محل نقاش واهتمام متزايد من طرف الباحثين والمستثمرين سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين أو حتى دول.

ولقد أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، كما أنه يوفر الموارد المالية اللازمة، نقل التكنولوجيا تطوير رأس المال البشري وغيرها من المزايا العديدة، كما أنه يعتبر بديل آخر للقروض الأجنبية التي أثبتت عدم فعاليتها نظرا للنتائج المترتبة عنها، حيث أصبحت أغلب الدول النامية تعاني من أزمة المديونية.

وفي هذا الصدد تعمل مختلف الدول على توفير مناخ استثماري ملائم لجذب وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تقديم مختلف التسهيلات وتوفير الحوافز المساعدة والعمل على إزالة العراقيل التي تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية.

والجزائر كمثيلاتها من الدول النامية التي ذهبت تتسابق بتوفير مناخ استثماري ملائم للمستثمر الأجنبي من خلال منح تحفيزات وضمانات، تسهل قدومها ودخولها السوق المحلي، حيث قامت معظم الدول النامية بسن تشريعات ومنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب ومحاولة إزالة كل القيود التي تقف في طريقهم ويجب أيضل توفير استقرار سياسي وأمني الذي يعد من أهم عوامل الاستقطاب والانفتاح على الأسواق الذي نتج عنه ظهور استراتيجيات تنموية جديدة، ولكن رغم عوامل الجذب الاستثماري الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر فإن هناك جملة من العوائق التي تحد من جاذبيتها للاستثمار.

أ- الإشكالية:

من خلال ما تقدم ذكره يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية الآتية:

- ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1995-2020)؟

ومن خلال هذا التساؤل يمكن طرح عدة تساؤلات فرعية تتمثل في:

- ✓ ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ✓ ما هو النمو الاقتصادي؟
- ✓ وما هي علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالناتج المحلي الإجمالي؟

ب-فرضيات الدراسة: تعتمد الدراسة على الفرضيات التالية:

- ✓ الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعرف تزايد مستمرا، وهي بمثابة وسيلة لنقل المعرفة والتكنولوجيا وتطوير الكفاءة.
- ✓ يعرف النمو الاقتصادي على انه الزيادة في الدخل الوطني في المدى الطويل، ويعتبر الناتج المحلي الاجمالي من بين اهم وسائل قياسه.
- ✓ للاستثمارات الأجنبية المباشرة علاقة قوية وطردية على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات.

ت-منهجية الدراسة:

تتطلب الدراسة الاستفادة من المناهج الآتية:

- المنهج الوصفي التحليلي: ويتم الاستعانة به في الجانب النظري للبحث، وذلك من خلال جمع مختلف المعلومات والبيانات المتعلقة بالموضوع، وتحليلها واستخراج مختلف النتائج.
- المنهج الإحصائي: ويتم استخدامه في الدراسة التطبيقية على الجزائر، اعتمادا على نموذج قياسي **(نموذج ARDL)**.

ث-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إدراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور كبير في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية حيث أنه بديل أفضل للقروض الأجنبية، كما أنه معزز لاستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية وذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا والتقنية المتطورة إلى الدول المضيفة له. كما أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا فعالا في إمكانية تدريب العمالة الوطنية وإكسابها مهارات الإنتاج والتسويق والدخول إلى الأسواق العالمية، مع زيادة فرص العمل ورفع مستوى إنتاجية الأفراد والمؤسسات وبالتالي النهوض والرفع من المستوى والأداء الاقتصادي.

ج- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والمزايا التي يوفرها في الدول التي تبحث عنه، وما مدى تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات.

ح- حدود الدراسة: تتكون حدود الدراسة من:

الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري.

الإطار الزماني: لقد تم تحديد فترة الدراسة من سنة 1995 إلى غاية 2020.

خ- أسباب اختيار الموضوع:

من البديهي أن لكل باحث أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه ومن هذه الأسباب:

- ✓ الدور الكبير والبارز للاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث أنها مصدرا مهما لتمويل وتطوير القطاعات الاقتصادية.

- ✓ لأن الاستثمار الأجنبي المباشر من بين المواضيع التي تعرف تطورات وتحولات متتالية مع مرور الزمن.

د- تقسيمات الدراسة:

لغرض الإحاطة الشاملة بالموضوع والوصول إلى الاستنتاجات ذات الصلة وللتحقق من الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول.

حيث أن الفصل الأول تناولنا فيه الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر، المبحث الثاني أشكال ومزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثالث فكان حول محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

والفصل الثاني كان حول الإطار النظري للنمو الاقتصادي حيث أيضا قمنا بتقسيمة إلى ثلاث مباحث كان المبحث الأول حول الإطار النظري للنمو الاقتصادي، المبحث الثاني نماذج النمو النيوكلاسيكية والحديثة المبحث الثالث مقاييس النمو الاقتصادي ومحدداته.

أما الفصل الثالث والذي خص الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي، من خلال ثلاثة مباحث تتمثل في: المبحث الأول دراسات سابقة، المبحث الثاني تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، أما المبحث الثالث فتمثل في تحليل ودراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، باستخدام برنامج Eviews 10.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المصادر الدولية لتمويل الأنشطة الاقتصادية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية وخصوصا في البلدان النامية، التي اتجهت نحو تحرير اقتصادها والانفتاح على العالم الخارجي، لما يعود به من منافع للدول المضيفة والمستثمر الأجنبي على حد سواء، مما أدى إلى اشتداد التنافس بين الدول على جذب أعلى نسبة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنح الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها.

وتختلف جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر من دولة لأخرى ويتوقف ذلك على عوامل متعددة بعضها اقتصادي، وتسويقي والبعض الآخر قانوني وسياسي.

فالاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة من وسائل التنمية الاقتصادية وهي من أهم الوسائل التي تعطي لها الدول اهتماما كبيرا، نظرا لأهميتها كشكل من أشكال تدفق رؤوس الأموال وجلب التكنولوجيا ومهارات جديدة. وللإحاطة بهذا الموضوع قمنا بتقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث والمتمثلة فيما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: أشكال ومزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعد موضوع الاستثمار من المواضيع التي حظيت بأهمية خاصة ومتميزة في الدراسات الاقتصادية نظرا لما ينطوي عليه هذا المتغير من كونه أحد أبرز محددات الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، فضلا عن كونه واحد من محددات الطلب الكلي، وتولي دول العالم على اختلاف درجات تقدمها، عناية فائقة لموضوع الاستثمار بوصفه أحد أبرز محركات النمو الاقتصادي إذ تسعى من خلال سياستها وتشريعاتها إلى تهيئة جميع السبل وتوفير سائر الوسائل للمستثمرين لتنفيذ المشروعات المختلفة في أراضيها، لما ذلك من آثار إيجابية على صعيد التقدم الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة لموظفيها.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتعدد تعاريف الاستثمار الأجنبي تبعا لأنواعه ويختلف باختلاف المجالات والميادين الموجهة إليها.

- يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للعمل في الدول المضيفة بشكل مباشر في صورة مختلفة سواء كانت وحدات صناعية استخراجية أو تحويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية، ويكون حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات.
- كما عرفه تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (U.N.C.T.A.D) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار يفترض وجود علاقة استمرارية طويلة الأمد بين الدول المضيفة والمستثمرين الأجانب، وقد يسعى هؤلاء المستثمرين عن طريق هذه العلاقة إلى التحكم في مشاريع أو مؤسسات تنتمي إلى البلد المضيف تعود ملكيتها بالكامل لهم، وقد يشاركهم في هذه الملكية وطنيون أو أجانب.[1]

وللأغراض الإحصائية فقد حدد صندوق النقد الدولي (I.M.F) الاستثمار الأجنبي بأنه (مباشر إذا امتلك المستثمر الأجنبي (10%) أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لشركة مساهمة أو ما يعادلها للشركات غير المساهمة).

ويمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه إقامة مشروعات مملوكة كاملة لمستثمرين أجانب أو ملكية حصص تمكنهم من السيطرة على إدارة هذه المشروعات أو تعطيهم حق المشاركة في هذه الإدارة.[2]

وأيضا يمكن تعرفه «**السماح للمستثمرين من خارج الدولة تملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة أي تأسيس شركات أو دخول شركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة**».[3]

---

[1] عبد الرزاق محمد حسن الجبوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية والاقتصاد**، الطبعة الأولى 2014 – 1435 هـ عمان، ص: 32–33.

[2] عمر هاشم محمد صدقة، **ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2010 ص: 09–10.

[3] فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتسويق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص:24.

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو قيام مستثمر أجنبي سواء كان شخصا معنويا أو طبيعيا بالقيام بمشروع خارج بلده، بحيث يخضع هذا المشروع لسيطرته وتوجيهه من خلال تملكه للمشروع أو امتلاك جزء منه فقط تخول له الحق في الإدارة والرقابة، وكما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة من وسائل نقل المعرفة والتكنولوجيا وتوفير مناصب عمل وتقديم الخبرات الإدارية والفنية والتسويقية.

المطلب الثاني: أهمية ومبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:

- ✓ يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على توفير احتياطيات من العملات الأجنبية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية فضلا عما يترتب عليه من أثر إيجابي على اقتصاد وتجارب تلك الدول من خلال تنشيط التبادل التجاري وزيادة صادراتها، ومن ثم زيادة نصيب الدولة من العملات الأجنبية.
- ✓ يعد الاستثمار الأجنبي بصفة عامة أداة رئيسية لنقل التكنولوجيا الخدمية إلى الدول المستقطبة للاستثمار، ويتم ذلك من خلال القيام الاستثمار الأجنبي بتقديم حزمة كاملة تشمل نظم وأساليب التخطيط والتنظيم والإنتاج والتسويق والمعرفة الفنية فضلا عن تدريب العمال المحليين على المهارات والمعرفة الجديدة.
- ✓ تستطيع الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي زيادة مواردها المالية وذلك عن طريق ما تفرضه من ضرائب على الشركات المستثمرة.
- ✓ تعمل رؤوس الأموال الأجنبية على التخفيف من حدة البطالة وخاصة في البلدان النامية وذلك بتشغيل الأيدي العاملة في المشروعات التي يتم إنشاؤها.
- ✓ تقوم رؤوس الأموال الأجنبية على تأهيل وبناء الهياكل الارتكازية والخدمات الأساسية مما ينعكس بدوره على مستوى الأداء الاقتصادي وتوسيع الطاقة الإنتاجية وتأمين حاجات السكان ورفع مستوى المعيشة.[1]

الفرع الثاني: مبادئ الاستثمار الأجنبي:

بشكل عام يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر على عدد من المبادئ الأساسية بدآ من مبدأ الشفافية والتناسق إلى مبدأ سهولة حركة رأس المال إلى مبدأ الاستقرار وهم كالآتي:[2]

---

[1] كاظم أحمد بطاطا، كاظم سعد الأعرجي، سعدية هلال التميمي، **البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى 2017، دار الأيام، عمان، الأردن، ص: 20-21

[2] رشيد معزوز، **دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر**، دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة البليدة، 2005، ص: 08.

أولا: مبدأ الشفافية والتناسق:

يقصد بهذا المبدأ أن المعلومات المتعلقة بالاستثمار ومحيطه يجب أن تكون متوفرة بصفة عادية دون تمييز وبدون تكلفة لجميع المستثمرين الأجانب، ومثل هذه العملية في الدول النامية تتطلب بالضرورة تقنين نظام الإعلام الآلي.

ثانيا: مبدأ سهولة حركة رأس المال:

وهذا المبدأ مرتبط برأس المال، وقد تم إدماجه من أجل ضمان حرية تحويل رأس المال والفوائد الناجمة عن ارتباطه مع العالم الخارجي، ولتطبيقه يشترط مبدأين:

- مبدأ تلقائية تحويل رؤوس الأموال وفوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وتحويلها بكل حرية بدون تسريح مسبق.
- مبدأ حرية الدخول إلى سوق العملة الصعبة.

ثالثا: مبدأ الاستقرار:

يلعب هذا المبدأ دورا هاما لترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية للبلد مع العالم الخارجي نتيجة لوجود مخاطر متعددة يمكن أن تهدد استقرار وترقية الاستثمار الأجنبي منها:

- مخاطر نزع الملكية والتأمين.
- مخاطر الحروب والانتفاضات الأهلية.
- مخاطر تحويل رأس المال والعملة الصعبة.

المبحث الثاني: أشكال ومزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تغير مستمر في الدول النامية، بما تقتضيه حاجة هذه الدول ومصلحة الشركات متعددة الجنسية. ويمكن رصد عدد من الأشكال التي ظهرت نتيجة العولمة وانفتاح الأسواق وغياب العوائق ووفرة الحوافز أمام التجارة الدولية، ولكن لا شك فيه أنه سوف يترتب على تلك الاستثمارات مزايا وعيوب على البلد المعني بالاستثمارات والمستثمر (البلد) القائم به.

المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن التوجهات والتطورات التي عرفتها الساحة الاقتصادية والتي ميزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أدت إلى ظهور أشكال مختلفة نوضحها فيما يلي:

1- الاستثمار المشترك:[1]

هو الاستثمار الذي يقوم على مبدأ الشراكة بين طرفين أو أكثر من بلدين عن طريق شركة دولية النشاط ويحدث ذلك في شكل مشروعات اقتصادية تندرج فيها عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية.

ويرى بعض الاقتصاديين أن عملية المشاركة لا تقتصر على المساهمة في رأس المال بل تمتد إلى اتخاذ القرارات والإدارة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية.

وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الاستثمار المشترك على أنه: «اتحاد بين مشروعين أو أكثر للقيام سويا بنشاط مشترك بواسطة كيان قانون مستقل ينشئه ويديره المشتركون».

إن هذا النوع من الاستثمارات يساعد كل شريك على الاستفادة من المميزات النسبية للطرف الآخر، فالطرف المحلي تكون له المعرفة التامة بالسوق المحلية، وبالقوانين والإجراءات والفهم لأسواق العمل المحلية، أما الطرف الآخر فلديه تكنولوجيا الصناعة والخبرة الإدارية والإنتاج المتقدم، كما أنه بالنسبة للطرفين فإن المشاركة في مشروع جديد تساعد على تقليل رأس المال المطلوب، مقارنة فيما إذ قام أحد الطرفين بمفرده بإقامة المشروع.

إن عملية الاستثمار المشترك مع الشركات العالمية له مميزات متعددة ومن أهمها:

أ- استخدام أحدث التقنيات المتقدمة التي توصلت إليها الشركات الأجنبية.

ب- إنتاج سلع ذات جودة عالية، وهذا ما يساعدها على المنافسة في الأسواق العالمية.

ت- بناء مشاريع اقتصادية واسعة الإنتاج، وهذا ما يساعد على الاستفادة من اقتصاديات الحجم.

ث- حصول الشركات الأجنبية على المواد الأولية والوقود بأسعار مناسبة مما ينعكس إيجابيا على هيكل تكاليف الإنتاج.

ج- تدريب الكوادر المحلية بشكل منظم ومكثف في حقول الإنتاج والتسويق والإدارة الصناعية.

ح- زيادة رأس مال المشروع بقدر كبير وبذلك نقل مخاطر الاستثمار وأعبائه على المستثمر الأجنبي والاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى ما تقدم فإن الاستثمارات المشتركة تكون بمنأى عن التقلبات السياسية وأكثر مرونة في عملية الاتفاق عليها، ولا تحتاج هذه المشروعات التحرير الكامل للتجارة وعوامل الإنتاج بل تتطلب عملية التحرير في أفضل الأحوال المنتجات وعوامل الإنتاج الخاصة بهذه المشروعات فقط.

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

هذا النوع من الاستثمار من أكثر أنواع الاستثمارات تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، حيث لا يوجد شريك وطني، وتملك الشركات كامل الاستثمارات، وقد تقوم بنقل الإدارة والتنظيم والكوادر وتستقدم التكنولوجيا والآلات من البد الأم إلى البلد المضيف الذي يقتصر دوره على استضافة هذه الاستثمارات وتقديم ما نحتاج إليه من مساعدة أو تسهيلات أو عمالة رخيصة وغير ذلك مما يحتاجه المشروع.

[1] عبد الرزاق محمد حسين الجبوري، مرجع سابق، ص 41-43.

وفي المقابل فإن البلدان المضيفة وخاصة البلدان النامية تتردد كثيرا بل ترفض سيطرة الشركات متعددة الجنسية على أسواقها، إلا أن الواقع يشير انتشار هذا النوع من الاستثمار في الدول النامية، بل صار وسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بزيادة حدة المنافسة بين الدول النامية بل حتى الدول المتقدمة صناعيا وبذلك أخذت الدول بالتصريح للشركات متعددة الجنسية بالتملك المطلق لمشروعات الاستثمار فيها[1].

3- الاستثمارات في المناطق الحرة

هو شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بمناطق محددة، " تقع عموما قرب الحدود البرية أو البحرية، تستفيد من الاعفاءات الجمركية وإجراءات الرقابة على الإدارة الخارجية فيما يخص المواد الأولية والمدخلات التي تدخل في هذا المجال".

ولتوضيح مفهوم المناطق الحرة نأخذ تعريف "thieny showl-pascal losot" إن المنطقة الحرة هي مجال جغرافي محدود أين الأنشطة الصناعية أو التجارية تستفيد من نظام خاص في مجال الضريبة والتي تكون منخفضة أو ملغاة، وفي الغالب تكون منخفضة من الناحية القانونية، وهي مساحة أين البضائع المادية تدخل وتخزن بكل حرية بشرط أن تكون موجهة للتصدير علما بأن بضائع المنطقة الحرة تخضع للرقابة والرسوم الجمركية في حال ما إذا أدخلت للإقليم الجمركي الوطني للبلد المتواجد فيه[2].

4- الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة:

يكون في شكل عقود امتياز لمدة معينة تتراوح ما بين: 20 إلى 50 عاما في مجال البنية الأساسية على أن يعود المشروع في نهاية العقد إلى المجتمع أو الحكومة، أي المشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل، وهي ذات اتجاه يفيد الطرفين الحكومة والمستثمر الأجنبي، حيث الحكومة تحتاج إلى استثمارات ضخمة يصعب عليها تمويل تلك الاستثمارات من الموازنة بينما نجد المستثمر الأجنبي يرى أن تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية خلال فترة الامتياز.

5- الشركات المتعددة الجنسيات كإحدى صور الاستثمار الأجنبي المباشر:

حيث تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات أحد أهم أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأكثر أهمية نسبيا حيث تعتبر بمثابة القاطرة التي تجري وراءها نحو أقاليم العالم المختلفة، وتعمل على الاستثمار في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الربح مع تنوع نشاطها، ومراكز إنتاجها وتحقيق ذلك الهدف معتمد على المزايا التي تتمتع بها.[3]

---

[1] عبد الرزاق محمد حسين الجبوري، مرجع سابق، ص 42-43.

[2] مراد محمودي، **التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي (النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة)**، دار الكاتب، الجزائر، 2002 ص 33.

[3] عبد الحق طير، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وجدواه في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 2018، ص: 17.

6- عمليات التجميع أو المشروعات:

إن هذه المشروعات تكون على شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي، إذ يقوم الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتوج معين كصناعة السيارات أو الطرف المحلي فيقوم بتجميع ذلك المنتج في بلده ويطوره[1].

المطلب الثاني: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن أن تسهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق العديد من المزايا للدول المضيفة والمصدرة كما أنها لا تخلو من مجموعة من العيوب لكلا البلدين.

الفرع الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي المباشر فوائد عديدة تجنيها كل من الدول المضيفة له والدول المصدرة له أيضا.

1- على مستوى الدول المضيفة:[2]

- يعد هذا الاستثمار مصدرا مهما للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية التي تمثل محورا رئيسيا لأي برنامج تنموي في البلدان النامية؛
- يمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق طبقات جديدة من رجال الأعمال في المستقبل؛
- تعد هذه الاستثمارات مصدرا فعلا وحيويا للتكنولوجيا الحديثة والمتطورة إلى البلدان المضيفة؛
- خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي المساعدة في إعادة توزيع الثروة والدخل بما يحقق العدالة الاجتماعية؛
- تنمية الموارد البشرية وتدريبها، والذي يؤدي إلى ارتفاع مستويات الكفاءة الإنتاجية؛
- فتح أسواق جديدة للتحدي، وهذا ما يسهم في تحسين ميزان المدفوعات؛
- تنمية المنافسة المحلية، إذ أن وجود الشركات الأجنبية قد يساعد في كسر حدة الاحتكار لبعض الشركات الوطنية؛

2- على مستوى الدول المصدرة:

تستفيد الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر من عدة مزايا منها ما يلي:

- الحصول على الموارد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعتها؛
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركة تسويقها في مواطنها؛
- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمر فيها كأجور العمال؛

---

[1] فاضل محمد العبيدي، **البيئة الاستثمارية**، مكتبة المجتمع العربي، 2012، ص 35.

[2] كمال عبد حامد آل زيارة وجمال الحاج ياسين، **دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة للتطبيقات التشريعية في العراق**، مجلة رسالة الحقوق، العدد الخاص ببحوث المؤتمر القانوني السابع، 2010، ص: 45-46.

- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية في الدول المضيفة التي تمنحها كثيرا الدول المستثمرة فيها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها؛
- تحقيق أرباح تفوق بكثير أرباح من عملياتها داخل مواطنها؛
- سهولة منافسة الشركات المحلية والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة، وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها؛

الفرع الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

بالرغم من المزايا التي تتمتع بها الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإنها لا تخلو من مجموعة من العيوب التي تعرقل فعالية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة نذكر منها ما يلي:

1- على مستوى الدول المضيفة:[1]

بالرغم من المزايا المشجعة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه يعاني من مجموعة من العيوب من بينها:

- قيام المستثمرين الأجانب باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، والذي يؤدي إلى زيادة فاتورة الواردات، وينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري، الأمر الذي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ككل؛
- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمة الاستثمار المحلي في الدول المضيفة بدلا من أن يشجع على المزيد من الاستثمارات المحلية؛
- يتوقف الدور الإيجابي للاستثمار الأجنبي على مدى ظروف وإمكانيات تلك الدول؛
- التدخل من النواحي السياسية للدولة، خاصة إذا تزايدت مبيعاتها السنوية عن مبيعات الشركات المحلية؛
- تمييز الشركات الأجنبية بين العمالة الأجنبية ومثيلاتها في الدول المضيفة فيما يتعلق بالأجور إذ يمنح العاملون الأجانب أجور عالية مقارنة بعمال الدول المضيفة؛
- تركز الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا في بعض الصناعات الملوثة للبيئة؛

2- على مستوى الدول المصدرة:

تتمثل أهم عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدول المصدرة فيما يلي:

- قدرة الطرف الوطني على إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع إذا أراد ذلك؛
- تفرض الدول المستثمر فيها قيود أو شروطا صارمة على تحويل الأرباح إلى الشركة الأم؛
- كثرة المخاطر غير التجارية كالتأمين والمصادرة والتصفية الخيرية الناجمة عن عدم الاستقرار في النصوص التشريعية أو بسبب عدم الاستقرار السياسي؛
- التمييز بين المستثمرين المحليين من خلال الحوافز الخاصة بالاستثمار والإعفاءات الضريبية؛

---

[1] كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص: 54-56.

- ارتفاع درجة الخطر غير التجاري كالاضطرابات الداخلية والكوارث الطبيعية وغيرها الناجمة من عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية؛

المبحث الثالث: محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ترتبط محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى المستثمر الأجنبي والدولة الأم بعوامل مختلفة وتعتبر هذه المحددات مهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية والتي لا يمكن في حالة عدم توفرها انتظار قدوم مستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب.

الفرع الأول: المحددات الاقتصادية:

يعد حجم السوق وإمكانية الوصول إليه من المحددات المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر، فالسوق ذات الحجم الصغير لا تشجع على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة ويعتمد حجم السوق على المساحة وعدد السكان والقوة الشرائية للمواطنين، ويعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه فالبلد الذي يكون معدل نموه الاقتصادي مرتفع يتلاءم مع أهداف الشركات الأجنبية التي تسعى لتحقيق الأرباح وإقامة المزيد من المشاريع الاستثمارية، ويكون هدف المستثمرين ليس فقط الإنتاج للسوق المحلي وإنما التصدير للأسواق الخارجية.[1]

الفرع الثاني: المحددات السياسية:

تلعب العوامل السياسية دورا لا يمكن الاستهانة به في التأثير على اتجاه الاستثمارات ويأتي في مقدمة هذه العوامل درجة الاستقرار السياسي، فتوافر استقرار النظام يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار، فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب استقرار سياسي[2].

كذلك من العوامل السياسية التي تتحكم في انتقال الاستثمارات الأجنبية طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين البلد المصدر لهذه الاستثمارات والبلد المستورد لها، كذلك الاستراتيجية الدولية التي تتبعها الدول المصدرة وأيضا طبيعة النظام السياسي الذي تنتهجه الدولة المضيفة، الدولة الديمقراطية توفر قدرا من الأمان لرأس المال الوطني والأجنبي على حد سواء، وتتسم سياستها بالوضوح واحترام الحقوق وثبات التشريعات، مما يجعل المستثمر يشعر بالأمان مما يشجعه على استثمار أمواله في تلك الدولة.

---

[1] د. عبد الرزاق محمد حسين الجبوري، مرجع سابق، ص: 72-73.

[2] زاهد محمد ديري، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 161

الفرع الثالث: محددات البيئة والمؤسسة:

تلعب المحددات البيئية والمؤسسة دور فعال في حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث كل ما قام النظام البيئي على مجموعة من القيم والعادات الإيجابية ومساعدة الاستثمار الأجنبي كلما كان ذلك جاذبا له والعكس صحيح، أما فيما يتعلق بالنظام المؤسسي فيتكون من النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والمنظمين ونظم المعلومات الاستثمارية وكلما كان النظام الإداري يتميز بسهولة إجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات مدارية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح.

وفي نفس الوقت كلما تميزت الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار بالكفاءة الإدارية والتنظيمية واتجهت إلى تطبيق مبدأ لا مركزية إدارة الاستثمار كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح أما عن المنظمين فكلما توفر عدد كافي من المنظمين كلما أدى إلى جذب الاستثمار، أما فيما يتعلق بنظم المعلومات الاستثمارية فكلما أتيحت البيانات والمعلومات الاستثمارية بالصور التفصيلية المطلوبة وبالدقة المناسبة وفي الوقت المناسب كلما أدى إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح[1].

الفرع الرابع: المحددات القانونية:

إن تبني الدولة لقواعد قانونية مرنة ومسايرة للتطورات الدولية يعتبر حافزا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اعتبار أن المحددات القانونية أصبحت أحد العناصر الأساسية في تحسين مناخ الاستثمار كونها تمنح الثقة والضمانات اللازمة للمستثمر الأجنبي، ويمثل الإطار القانوني الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي بحيث تختلف من دولة إلى أخرى نظرا لاختلاف وتباين توجهات المشرع وذلك لعدة أسباب نوجزها فيما يلي:[2]

- الظروف الاقتصادية السائدة مثل احتياج الدولة المضيفة للقطاع الأجنبي أو التكنولوجيا ومدى حاجتها لاستغلال الموارد الطبيعية.
- مدى توفر اليد العاملة الوطنية والحاجة لتشغيلها.
- حجم السوق المحلي ومدى استجابته لمنتجات المشاريع الاستثمارية.
- الظروف السياسية السائدة في الدولة على السياسات الاقتصادية وتنعكس بالضرورة على ما يقرر المشرع.

ولكي يكون الإطار التشريعي محفز لجذب استثمارات الأجنبية المباشرة لا بد من توفر المقومات التالية:[3]

- وجود قانون موحد للاستثمار يتميز بالوضوح والاستقرار والشفافية ومتوافق مع القواعد والتنظيمات الدولية.

---

[1] سامية عمار، **محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد المصرفي**، مجلة مصر المعاصرة، العدد 453، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة 1993.

2 بولرباح غريب، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 10 2012، ص 102.

[3] أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة العربية**، دراسة مقارنة، مصر، تركيا، كوريا الجنوبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004–2005، ص: 27.

- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من المخاطر السياسية.
- وجود نظام قضائي قادر على تطبيق القوانين وحل النزاعات القائمة بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

المطلب الثاني: محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر.

هناك عدة حوافز يمنحها البلد لغرض جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- إعطاء الحرية للمستثمر الأجنبي في تحويل نصيبه من الأرباح الصافية المتحققة أو إعادة استثمارها بزيادة رأس مال المشروع أو بإنشاء مشروع آخر جديد.
- منح المستثمر الأجنبي الاستثناءات اللازمة من بعض أحكام القوانين المتعلقة بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي والاستيراد والتصدير وبما يسمح له العمل في ظروف ملائمة لطبيعة المشروع الخاص.
- على البلد المضيف أن تكون تشريعاته واضحة في مسألة تنظيم العلاقة بين المستثمر الأجنبي والعاملين في المشروع وأن يحدد بصفة جلية مدى خضوع هذا المستثمر أو استثنائه من قوانين العمل المتعلقة بإجراءات التعيين ونظم التأمينات الاجتماعية ومتطلبات اشتراك العاملين في الإدارة والأرباح، فضلا عن ضرورة تبسيط إجراءات الإقامة وتجديدها.
- تحديد إجراءات مقبولة لتسوية أية منازعات قد تنشأ بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة إما وفقا للاتفاقيات الثنائية السارية بين دولة المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة أو وفقا لأحكام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.
- ضرورة استكمال كل ما تقدم بتشريعات قانونية مبنية على سياسة ضريبية رشيدة، تأخذ في الاعتبار تقديم التسهيلات والحوافز الضريبية وبما يشكل عامل جذب وتشجيع للاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى الدوافع الكامنة من وراء اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لكل من المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة دوافع تجعل هذه الأخيرة تستقطب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تجعل الأول يرغب في الاستثمار فيها.

كمال عبد حامد آل زيادة، جمال الحاج ياسين، **دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة للتطبيقات التشريعية في العراق**، مجلة رسالة الحقوق، العدد الخاص ببحوث المؤتمر القانوني السابع، جامعة أهل البيت 2010، ص: 47-48.

الفرع الأول: دوافع الدول المضيفة له:

يمكن تلخيص هذه الدوافع في النقاط التالية:

- جعل المستثمر الأجنبي يساهم في إيجاد حل ممكن لمعالجة البطالة المحلية التي تتخبط فيها هذه الدول أو سبيل منه لتقليصها وذلك من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية تكون قادرة على خلق مناصب شغل جديدة.
- دوافع الحصول على مستوى معين من التكنولوجيا ومختلف المعارف بغية الاستفادة منها لخلق تكنولوجيا ذاتية من جهة وتحقيق تقدم اقتصادي مستمر من جهة أخرى.
- إلى جانب ذبك فقد يتجسد هذا الدافع في أن اكتساب المهارات والمعارف التكنولوجية قد يؤدي إلى تحسين الوضع التنافسي لهذه الدول مقارنة بالدولة الأم.
- اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون بدافع إحلال الإنتاج المحلي للدولة المضيفة محل الواردات هذا من جهة ومن جهة أخرى بناء اقتصاد تصديري قوي بتنمية تجارتها الخارجية.
- إلى جانب ذلك تتسارع الدولة المضيفة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بدافع أهميته والتي تتجلى من خلال أنه يعتبر بمثابة وسيلة تمويلية خارجية بديلة ومحمودة العواقب مقارنة بالقروض الخارجية ومنعش للاستثمار المحلي وتكملة للموارد المحلية.[1]

الفرع الثاني: دوافع المستثمر الأجنبي.

يمكن أن تندرج دوافع المستثمر الأجنبي في النقاط التالية:

- من أول الأهداف التي يسعى المستثمر إلى تحقيقها الحصول على المواد الخام من الدولة المستثمرة فيها لأجل استخدامها في صناعتها.
- الاستفادة من القوانين المشجعة للاستثمار والإعفاءات الضريبية المقررة التي تمنحها الدولة المضيفة للمستثمرين من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها.
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجاتها وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها.
- الاستفادة من ميزة هامة في الدول النامية وأغلب الدول المستثمرة فيها حيث أن أجرة الأيدي العاملة عادة ما تكون منخفضة بالنسبة للدول المتقدمة صناعيا وكذلك تكلفة الحصول على المواد الخام وتكلفة النقل ضئيلة وبالتالي عامل مشجع أيضا للاستثمار وهدف يسعى المستثمرين للحصول عليه.
- ومن أهداف الشركات الأجنبية المستثمرة تحقيق الربح في الدول المضيفة يفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل مواطنها.

---

[1] فارس فيصل، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، والمملكة العربية السعودية** أطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتورة، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، ص 46-47.

- سهولة قيام الشركات الأجنبية منافسة الشركات المحلية من حيث جودة الإنتاج وانخفاض الأسعار وأنواع الخدمة وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها.
- تستفيد الشركات الأجنبية من استثماراتها في الدول المضيفة من قلة المخاطر إذا أنه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد أكبر من الدول كلما قلت بالتالي مخاطر هذه الاستثمارات.[1]

[1] حاتم فارس الطعان، **الاستثمار أهدافه ودوافعه**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2006.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا في هذا الفصل وتطرقنا إلى المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر اتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن حركة انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري جزئيا أو كليا، ويكون في عدة أشكال ويتخذ مجموعة من المحددات والمحفزات والدوافع للدخول في الأسواق الدولية، ونرى بوضوح سعي جميع البلدان خاصة البلدان النامية إلى تحسين بيئتها الاستثمارية قصد جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم أهداف السياسة الاقتصادية والتي تستدعي الدول أيا كان نظامها الاقتصادي وأي كانت مرحلة التقدم أو التخلف التي بلغها.

ويتصف النمو الاقتصادي بأنه حصيلة علمية معقدة ومتشابكة، تتضافر لإنجازها عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ومؤسسية، كما تعيقها عقبات داخلية وخارجية تعمل مختلف الدول على تخطيها وتجاوزها.

ويعد النمو الاقتصادي من القضايا البارزة التي حظيت باهتمام مصممي السياسات الاقتصادية ومتخذي القرارات في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ويبرز النمو كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة ويعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية، إذ لا يمكن تصور عملية تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي فمتوسط الدخل الحقيقي للفرد هو من بين أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدولة وتخلفها إذ بارتفاعه يعطي دلالة على تحسن الوضع المعيشي للأفراد ورفاهيتهم.

ولقد اهتم الاقتصاديون اهتماما كبيرا بإشكالية النمو الاقتصادي، حيث ترجع الدراسات الكلاسيكية النمو الاقتصادي إلى عاملي العمل ورأس المال التكنولوجي، والسياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة بالإضافة إلى عوامل أخرى سياسية واجتماعية وحتى ثقافية، كما أنه لا يكفي تحقيق معدل نمو مرتفع فقط، وإنما يجب الحفاظ على استدامة هذا المعدل في الأجل الطويل.

ومن خلال الفصل الثاني سوف نتطرق إلى ثلاث مباحث والتي تتمثل في:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: نماذج النمو النيوكلاسيكية والحديثة.

المبحث الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي ومحدداته.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي.

يعد هدف تحقيق معدلات موجبة للنمو الاقتصادي ضمن الأولويات التي تسعى لها حكومات الدول على اختلافها، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالدول النامية والمتخلفة التي تسعى دوما إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من دائرة التخلف ومحاربة الفقر وما يصاحبه من معضلات اقتصادية واجتماعية، فالنمو الاقتصادي هو ذلك المفهوم الكمي المعبر عن نسبة الزيادة السنوية المسجلة في قيمة الناتج الداخلي الخام لأي اقتصاد كان أما التنمية فهي التحسن الملحوظ والمسجل في المؤشرات النوعية أو الكيفية على غرار الجوانب البشرية والثقافية وحتى البيئية ...إلخ.

حيث يشير النمو الاقتصادي إلى ظاهرة الإنتاجية في السوق والارتفاع في معدل الناتج المحلي الاجمالي (GDP). بناء على ذلك يشير الخبير الاقتصادي "أمارتياسن"* إلى أن: النمو الاقتصادي هو أحد جوانب عملية التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي.

تتعدد وتختلف تعاريف النمو الاقتصادي بسبب كثرة النظريات القائم عليها.

- النمو الاقتصادي: هو معدل النمو في الناتج القومي الاجمالي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة كما أنه عبارة عن مجرد ارتفاع في دخل الفرد الحقيقي خلال فترة محدودة دون أن يصاحب ذلك أي تغيرات بنيانية[1].
- يمكن أن يوصف بالتوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية.
- ويعني النمو الاقتصادي أيضا حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ومتوسط الدخل الفردي ممثل بالعلاقة الرياضية الثانية.[2]

$$\text{متوسط الدخل الفردي} = \frac{\text{الدخل الكلي}}{\text{عدد السكان}}$$

ومما يجب التأكد عليه أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس في شكله النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة مقابل الخدمات

---

[1] سهيلة فريد النباتي، **التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل**، الطبعة الأولى، 2015، دار الراية، عمان، الأردن، ص 98.

[2] د. محمد شاهين، **السياسات الاقتصادية وأثرها على التوازن والنمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى 2018، دار الفجر، القاهرة مصر، ص 156.

* أمارتياس: اسمه الكامل أمارتيا كومارسن، ولد في 3 نوفمبر 1933 في الهند، فاز بجائزة بنك السويد في علم الاقتصاد المعروف بجائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998 لعمله عن المجاعة ونظرية تطوير الإنسان والرفاه الاقتصادي، وأساس الفقر والليبيرالية السياسية.

الانتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي مقسما على المستوى العام للأسعار، أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة. ويلاحظ مما سبق:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي–معدل التضخم[1].

- من جانب آخر يعرف "**سيمون كازنت**" الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1911 النمو الاقتصادي بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والإيديولوجي المطلوب لها ".
- أما الاقتصادي الأمريكي "كوزينش' فقد عرفه انه إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، فضلا عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية هم المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي، فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على انتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى العاملة اقتصاديا، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلا عن عنصر المخاطرة في المنشآت الانتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج[2].
- ومن خلال هذه المفاهيم يمكن أن نستخلص أن مفهوم النمو يدور حول ثلاث نقاط التالية:

– يترتب على النمو الاقتصادي زيادة في الدخل الحقيقي الذي يتحصل عليه الفرد، أي أن الزيادة في نمو إجمالي الناتج المحلي يجب أن تفوق الزيادة في نمو السكان وعليه فإن: معدل النمو= معدل نمو الدخل الوطني– معدل النمو السكاني.

– أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية، أي يجب أن تكون الزيادة في الناتج أكبر من ارتفاع المعدل العام للأسعار، وعليه يجب استبعاد أثر التضخم كما يلي:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الفردي النقدي– معدل التضخم.

– أن تكون الزيادة في الدخل مستديمة فلا يمكن اعتبار الزيادة الظرفية في الدخل لسنة بسبب عارض نموا بالمفهوم الاقتصادي[3].

ويمكن أن نستنتج أن النمو الاقتصادي هو نسبة الزيادة المسجلة في قيمة الناتج المحلي، في حدود الموارد المتاحة، مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي.

---

[1] محمد شاهين، **السياسات الاقتصادية وأثرها على التوازن والنمو الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 157.

[2] جلال خشيب، النمو الاقتصادي، شبكة الألوكة، www.alukah.net .

[3] ولد عمري عبد الباسط، **إسهام التعليم في النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980–2013)**، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2016/2015، ص 04.

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي.

يمكن تمييز ثلاث أنواع من النمو الاقتصادي وهي:

أو لا: النمو الطبيعي:

يحدث هذا النوع من النمو في صورة عمليات موضوعية، وخلال مسارات تاريخية متعاقبة طبيعية وهي على التوالي:

أ- العملية الأولى: هي عملية التحويل من قطاع تقليدي إلى قطاع حديث.

ب-العملية الثانية: هي عملية التراكم الرأسمالي لخدمة مختلف القطاعات.

ت-العملية الثالثة: هي عملية يكتمل فيها الاكتفاء الذاتي، وظهور تداول في السوق بهدف المبادلة.

ث- العملية الرابعة: وهي عملية خاصة بسيادة وتكوين السوق الداخلي، مع التمهيد لقيام سوق وطني وحسب هذه العمليات المذكورة أعلاه يمكن لها من دفع شرارة النمو بسرعة كبيرة بالنسبة للبلدان الرأسمالية، من خلال أثر كل من المضاعف والمعجل، في حين يلاحظ أن المجتمعات النامية لم تكتمل وصولها إلى العملية الرابعة، بهذا لم يكن هذا النمط من النمو ذو مرونة.[1]

ثانيا: النمو العابر:

وهو ذلك النمو الذي يفتقد إلى صفة الديمومة فهو يأتي كنتيجة لظهور عوامل طارئة عادة ما تكون عوامل خارجية، ومثل هذا النوع من النمو يظهر في الدول النامية نتيجة لارتفاع مؤشرات إيجابية مفاجئة حول معاملاتها الخارجية وسرعان ما تتلاشى بنفس الطريقة التي ظهرت بها، وهذا بسبب بنى اجتماعية وثقافية جامدة التي تعمل على خلق آثار المضاعف والمعجل، مما يؤدي إلى ظهور نمو بلا تنمية.

ثالثا: النمو المخطط:

هو عبارة عن ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة الموارد ومتطلبات المجتمع، وترتبط قوة وفاعلية هذا النوع ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، كما ترتبط أيضا بفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافة مستوياته. حيث أصبح التخطيط الاقتصادي أسلوب تعتمد عليه معظم الدول للوصول إلى هدفها بهذا يمكن القول أن كل من النمو الطبيعي والنمو المخطط بمثابة نمو ذاتي الحركة، في حين يعد النمو العابر نموا يفتقد إلى صفة الحركة الذاتية، ذلك أن النمو الذاتي إذا استمر مدة طويلة يتحول إلى نمو مضطرد ويتحول بالضرورة إلى تنمية اقتصادية بالمعنى الكامل للكلمة.[2]

المطلب الثالث: أهمية النمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي ذات أهمية كبيرة بالنسبة لكافة الدول كونه يسهم في زيادة الدخل، ويقدم مساعدات هائلة لعدد كبير من مؤسسات شركات هذه الدول بالشكل الذي يقودها في نهاية الأمر إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي

---

[1] حبيب كميل والبني حازم، **من النمو التنمية إلى العولمة واللغات**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000، ص 17-18.

[2] نفس المرجع، ص 26-28.

كما يساعد أيضا على زيادة دخل الأفراد، وهذا ما يساعد في تحسين ظروف معيشتهم، وللنمو الاقتصادي أهداف عديدة منها:

- ✓ تقليل مستوى الفقر: يرفع النمو الاقتصادي من معدل دخل الأفراد بشكل سريع وفعال. مما يؤدي إلى تخفيض مستوى الفقر، فقد أثبتت الدراسات التي أجريت على 14 دولة في التسعينات أن مستوى الفقر في إحدى عشر دولة قد انخفض بنسبة 17% عند الزيادة في معدل دخل الفرد بنسبة 01 %.
- ✓ إعادة تشكيل المجتمع: يعزز النمو الاقتصادي من مستوى دخل الأفراد، من خلال توزيع الدخل فكلما كان مقياس التشتت لتوزيع الدخل منخفضا قل مستوى الفقر، مع ضرورة عدم الربط بين النمو والمساواة في توزيع الدخل.
- ✓ خلق فرص عمل: يعمل النمو الاقتصادي على خلق فرص وظيفية، من خلال الطلب على الأيدي العاملة الأمر الذي يساعد على الحد من الفقر، كما يوازي بين عمليات الهيكلة الاقتصادية والصناعات التحويلية والتحسين من مستوى الإنتاج.
- ✓ دفع التقدم البشري: ليس ماديا فقط إنما بتوفير فرص معيشية أفضل للأفراد كتحسين مستوى الصحة والتعليم والعمل على إضافة الحوافز الاستثمارية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وانتظار عوائد هذا الاتفاق في المستقبل.[1]
- ✓ تطور الصحة والتعليم: يساعد ارتفاع مستوى الدخل الناتج عن النمو الاقتصادي على تحسين الخدمات الصحية المقدمة للأفراد، ويتأثر التعليم أيضا بارتفاع معدل الدخل من خلال ارتفاع أعداد الملتحقين بالمدارس والجامعات وهذا من شأنه تعزيز مستوى الدخل.[2]

المبحث الثاني: نماذج النمو النيوكلاسيكية والحديثة:

المطلب الأول: النماذج النيوكلاسيكية:

تظهر النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي مباشرة بعد نموذج هارود دومار، كما تعتبر النظريات التي أتت قبلها منبع الأفكار التي اعتمدت عليها لبناء نموذجها.

ترتكز النظرية النيوكلاسيكية على أهمية التقدم التقني في تعويض الآثار السلبية لتناقص الإنتاجية الحديثة لرأس المال من ثم تحديد النمو الطويل الأجل، ولذلك فإن التقدم التقني يلعب دورا مهما في تحديد معدل النمو والذي بدونه يتساوى معدل نمو الناتج مع معدل نمو السكان بحيث معدل النمو في الدخل الفردي صفرا.

[1] هاجر، **تعريف النمو الاقتصادي وأهميته، المرسال، https//www.am mrsal.com**، 24 فبراير 2020.

[2] نفس المرجع، دون صفحة.

الفرع الأول: نموذج سولو:

يعتبر نموذج "سولو"* النيوكلاسيكي للنمو اسهاما حمل بذور التطور للنظرية النيوكلاسيكية في النمو وهو الأمر الذي أدى إلى حصول "سولو" على جائزة نوبل في الاقتصاد ويقوم هذا النموذج على توسيع إطارها "رود دومار".[1]

أو لا تقديم النموذج:

يقوم النموذج النيوكلاسيكي لسولو على الافتراضات التالية:

أ- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد.

ب-الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه.

ت-أن هناك تشغيل كامل للعمالة ومخزون رأس المال.

ث-هناك مرونة في الأسعار والأجور، وأن مدفوعات كل من العمل ورأس المال تقدر بناء على الانتاجية الحدية لهما.

ثانيا: نقد نموذج سولو

تعرض نموذج سولو إلى العديد من الانتقادات والتي كان من أهمها:

أ- إهمال النموذج لمدى تأثير الاستثمار على النمو، مع تركيزه على مدى تأثير نسبة الاحلال بين رأس المال والعمل.

ب-أهمل سولو مدى تأثير التغيير التكنولوجي وإبقاءه خارج النموذج رغم أهميته الكبيرة.

ت-افتراض النموذج تماثل السلع وهو افتراض غير واقعي خاصة في السلع الرأسمالية.

ث-افتراض الاقتصاد المغلق وسيادة المنافسة الكاملة، هو أمر بعيد عن الواقع ويكون أكثر تعقيدا في البلدان المتخلفة.

الفرع الثاني: نموذج ميد للنمو الاقتصادي.

قام الدكتور جوهان ميد وهو من أنصار مدرسة النيوكلاسيك أثناء فترة عمله كأستاذ بجامعة كمبرج بمحاولة لتوضيح مدى إمكانية تحقيق النمو المتوازن وفقا لفرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي،[2] وقد نشر محاولته تلك التي عرفت بعد ذلك باسم "نموذج ميد" عام 1961م في كتابه الصادر بعنوان " النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي " أما نموذجه فقد كان على النحو التالي:

---

[1] ميشيل توادرو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة: حسن محمود حسيني ومحمود حامد عبد الرزاق، دار المريخ، الرياض، ص 150

[2] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية مصر، 1999، ص96.

*سولو: اقتصادي وأكاديمي أمريكي ينتمي إلى المدرسة الكنزية في الاقتصاد، اشتهر بنظريته بشأن النمو الاقتصادي، حصل على جائزة نوبل في علم الاقتصاد عام 1987، تكريما لإسهاماته النيرة والمهمة في فهم ظاهرة النمو الاقتصادي وأسبابها.

أو لا: تقديم النموذج:

لقد قام نموذج " ميد " على الافتراضات التالية:

أ- الاقتصاد مغلق وعدم وجود علاقة مع العالم الخارجي؛

ب- وجود المنافسة الكاملة في السوق؛

ج- ثبات عوائد السعة؛

د- كل من السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية يتم انتاجها محليا؛

هـ- الماكنات والآلات هي الشكل الوحيد لرأس المال في الاقتصاد؛[1]

ثانيا: نقد نموذج ميد.

هناك عدة انتقادات وجهت لنموذج " ميد " منها:

أ- افتراض نموذج اقتصاد المغلق وسيادة المنافسة الكاملة لا دور فيه للتجارة الخارجية، مع اهمال الدور المؤسسي للمجتمع أمر بعيد عن الواقع، ويكون أكثر ابتعادا في الدول المتخلفة.

ب- افتراض " ميد" أن السياسة النقدية كفيلة بالمحافظة على ثبات أسعار السلع الاستهلاكية وأن تغير معدلات الأجور النقدية كفيلة بتحقيق العمالة الكاملة، غير واقعي.

ت- افتراض نموذج "ميد" تشابه جميع الآلات وأن هناك إحلال كامل بين هذه الآلات وبعضها البعض ولم يفرق النموذج بين إحلال الآلات في الزمن القصير وإحلالها في الزمن الطويل.

الفرع الثالث: نموذج آرثر لويس للنمو الاقتصادي.

تتمثل أهم أفكار نموذج لويس للنمو الاقتصادي وكذلك أهم الانتقادات الموجهة له فيما يلي:

أو لا: تقديم النموذج:

إن أحد أهم منهجيات تقييم الأداء التنموي في المدى الطويل قد ارتكزت على ما يعرف بنموذج الاقتصاديات الثنائية، الذي طوره لويس (1954) في إطار الجيل الأول لاقتصاد التنمية، يشمل النموذج على قطاعين للإنتاج قطاع حديث يتوفر على دالة الإنتاج كما في النموذج النيوكلاسيكي، وقطاع تقليدي يعتمد الإنتاج فيه على عنصر العمل وعنصر الموارد الطبيعية، غالبا في شكل الأرض القابلة للزراعة، وحيث يتصف بوجود وفرة في عنصر العمل تجعل الإنتاج الحديث لهذا العنصر تقارب الصفر، ويعتمد النمو في مثل هذا النموذج على انتقال العمالة في القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث حتى يبلغ الاقتصاد مرحلة التحول الهيكلي يتبع بعد ذلك مسار النموذج النيوكلاسيكي.

[1] Htts: // en. Wikipidia. Org/ wiki/ sames- meade (10.07.2020) .p.16.

ثانيا: نقد نموذج أرثر لويس:

تعرض نموذج لويس لمجموعة من الانتقادات أهمها:

أ- إن فكرة إنتاجية العمل الصفرية في المناطق الريفية يمكن أن تكون في أو قات فقط، بحيث في أو قات أخرى من السنة (مواسم الحرث والبذر وجني المحاصيل) ستزداد الحاجة بدرجة كبيرة إلى اليد العاملة.

ب-كما أن فرضية الطلب الثابت لليد العاملة من طرف القطاع الصناعي مثير للجدل، حيث أن التطور التكنولوجي سيؤدي حتما إلى تخفيض الحاجة إلى اليد العاملة، بالإضافة إلى ذلك في فترة الأزمات فإن الطلب على الأيدي العاملة سينخفض إلى أدنى المستويات.

ت-إن فكرة التقطير تم انتقادها بحدة بحيث لا يمكن التأكد من أن المداخيل المرتفعة في القطاع الرأسمالي سيتم إدخالها، بحيث في حالة استهلاك هذه المداخيل، فلا تبقى أموال لتمويل الاستثمارات والتنمية.

ث-أثبتت التجارب أن الهجرة في الدول النامية من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي، كانت دوما أكبر من قدرة استيعاب القطاع الرأسمالي لها، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر.[1]

المطلب الثاني: النماذج الحديثة.

منذ منتصف الثمانينات ظهرت طروحات عديدة تفسر الفروقات بين معدلات النمو في الإنتاج ومستوى دخل الفرد فيما بين الدول المختلفة، وكان ذلك في إطار ما يسمى بالنماذج الحديثة للنمو، إذ أن عدم تحقق ما تنبأت به النظرية النيوكلاسيكية من التقاء لمعدلات دخول الأفراد بين دول العالم المختلفة (النامية والمتقدمة) مستندة إلى فرضية تناقص عوائد رأس المال والتي تقود إلى نمو أسرع في الدول النامية منه في الدول المتقدمة هو الأساس والدافع لظهور النظرية الحديثة .

أو لا: نموذج لوكاس

طرح لوكاس فكرة رئيسية سنة 1988 تتمثل في ان سبب اختلاف النمو بين الدول يعود إلى مستوى تراكم رأس المال البشري بين هذه الدول، وأن العنصر الأساسي للنمو هو ديناميكية تراكم هذا المخزون من رأس المال ويضيف لوكاس أن فعالية هذا العامل مرتبطة بمستوى الاقتصاد، فكلما كان الفرد يمتلك رصيد رأس المال بشري كبيرا فهذا يعني أن اقتصاد المجتمع الذي يعيش فيه متطور.

اعتمد لوكاس في صياغة نموذجه على مجموعة في الفرضيات نلخصها فيما يلي :

-لوكاس يعتبر أن الاقتصاد مشكل من قطاعين فقط، أحدهما مخصص لإنتاج السلع[2] والآخر لتكوين رأس المال البشري .

---

[1] سعيدي يحي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2006-2007، ص 27، 29.

[2] رحالي بلقاسم، **الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية من 1970 إلى 2013**- أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، جامعة الجزائر 3، 2017/2016، ص 108، ص 109.

-كل الأعوان متماثلون، بمعنى لا يوجد تباين لا في الاختيارات التعليمية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة، وعددهم يساوي N.

-أن رأس المال البشري ينتج عن العنصر البشري نفسه، بمعنى أن الفرد يعلم نفسه بنفسه من خلال استخدامه لوقته ومؤهلاته العلمية المكتسبة.[1]

ثانيا: نموذج رومر 1990

يقوم نموذج رومر 1990 على اعتبار أن المعرفة التكنولوجية سلعة اقتصادية، فالتكنولوجيا سلعة غير تنافسية أي أن استعمال المعارف والأفكار من طرف عون مالا يؤثر غلى الاستعمال المتزامن من طرف باقي الأعوان، كما أنها سلعة معينة، فإن هذا الأمر يصبح صعبا إذا ما استعملت هذه المعرفة في إنتاج معرفة أخرى. وبالتالي فإن حقوق الملكية كل اختراع جديد لا تكون إلا جزئية.[2]

رابعا: نموذج باروو تراكم رأس المال العام (Baroo1991)

وهو نموذج وضعه "روبرت بارو" سنة 1991 في مقال نشره بعنوان "Section of countries Economic Growth in cross"، وقد حاول فيه إثبات الرابطة بين رأس المال العام والنمو، فرأس المال العام المتمثل في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو المؤسسات العمومية (والتي يمكن تكوينها بفضل اختيار معدلات للضرائب على الدخل من جهة ومن جهة أخرى من خلال الحصة المخصصة للنفقات العمة الإنتاجية) يمكنها تسهم في رفع من النمو الاقتصادي لأنها تهيء للقطاع الخاص بنية تحتية تساعد في زيادة إنتاجية رأس ماله وبالتالي الاقتصاد ككل ولقد توصل "بارو" إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تأكيد وجود وفرات إيجابية للنفقات العامة (رأس المال العام) أي أن هناك علاقة طردية بين معدل النمو الثابت والحصة النسبية للنفقات العامة في الإنتاج؛
- مع ثبات الإيرادات واعتماد الإنتاج على تراكم رأس المال العام والخاص فإن النم ولا يولد إلا نموا ذاتيا؛
- معدل الضريبة له دور إيجابي على النمو عند ارتفاعه إلى حد كاف يؤدي إلى زيادة مستوى رأس المال العام ومن ثم المساهمة في نمو الإيرادات الخاصة الناجمة عن القطاع الخاص وبالتالي تطور النمو في حين يصبح دوره سلبي عند ارتفاع (معدل الضريبة) إلى حدود لا يقدر عليها القطاع الخاص وهو ما يؤدي إلى تثبيط أنشطة هذا الأخير ومن ثم انخفاض معدل النمو؛

[1] إسماعيل محمد بن قانة، **إقتصاد التنمية (نظريات-نماذج- إستراتيجيات)**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان 2012، ص 154، ص155

[2] رحالي بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 113

خامسا: نموذج روبلوAK (S.Rebelo 1991)

جاء هذا النموذج في مقال له نشر بعنوان " Long-run policy analcy analysis and long-run growth" والذي اعتبر فيه أن دالة الإنتاج الكلي تتغير وفقا لعنصري رأس المال المادي ورأس المال البشري اللذين يستهلكان بنفس المعدل، ولقد استبعد من نموذجه فرض الوفرات الخارجية واعتبار رأس المال المادي كمنتج لرأس المال البشري كما في نموذج "لوكاس" وحسب رأيه فإن وقت الفرد مقسم بين ثلاث استخدامات هي العمل المنتج (لاكتساب الدخل) وتراكم رأس المال البشري وقت الفراغ (الذي يتحدد بعوامل من خارج النموذج)، ولذلك فإنه إذا كان يخصص لإنتاج السلع النهائية بنسبة معينة من رصيد رأس المال فإن النسبة المتبقية من نصيب رأس المال تخصص لإنتاج رأس المال البشري؛[1]

المبحث الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي ومحدداته

المطلب الأول: مقاييس النمو الاقتصادي

يمكن قياس مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع وفق ثلاث تيارات، حيث يقيس الأول مجموع النتائج من السلع والخدمات النهائية التي أنتجتها الوحدات الإنتاجية المختلفة، والثاني يقيس مدفوعات الدخل التي حصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج نظير مساهمتهم بخدمات هذه العناصر في العملية الإنتاجية، أما الثالث فيقيس الإنفاق الذي تقوم به القطاعات الاقتصادية المختلفة عند شرائها لما أنتجته الوحدات الإنتاجية، وهو ما يمثل الطلب الكلي.

أولا: الناتج الوطني الخام والناتج الداخلي الخام

1-الناتج الوطني الخام: يعرف الناتج الوطني الخام لدولة ما بأنه مجموع الناتج الجاري من السلع والخدمات النهائية مقومة بأسعار السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ويمكن حساب الناتج الوطني الخام بإحدى الطريقتين: الأولى هي طريقة المنتجات النهائية، والثانية هي طريقة القيمة المضافة. نأخذ الطريقة الأولى في حسابها السلع والخدمات النهائية فقط ويتم استبعاد السلع والخدمات الوسيطية.

أما الطريقة الثانية فنأخذ في حسابها الزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية على قيمة المدخلات التي يستلمها من القطاعات الأخرى، ثم يجمع هذه الزيادات لكل قطاعات الاقتصاد الوطني. ومعنى ذلك أن القيمة المضافة عبارة عن الفرق بين إجمالي الإنتاج والتكلفة المنتجات النهائية خلال كل مرحلة من مراحل الإنتاج.

2- **الناتج الداخلي الخام:** هو عبارة عن مجموع الناتج الاقتصادي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة هي سنة، أو عبارة عن القيمة الخامة للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة هي سنة، ويسمى بالداخلي لأنه يعكس نتائج النشاط الاقتصادي التي يحققها الأعوان الاقتصاديون المقيمون داخل البلد بغض النظر عن جنسياتهم، أي أن الناتج الداخلي الخام هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه بلد معين خلال سنة معينة وذلك بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه سواء أكانت وطنية أو أجنبية.

[1] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص 155

ثانيا: الدخل الوطني: يمكن تعريف الدخل الوطني لدولة ما بأنه مجموع الدخول التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج مقابل مساهمتهم بخدمات هذه العناصر في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة.

ومن خلال هذا التعريف نلاحظ:

- الدخل الوطني تيار من المدفوعات أو العوائد ويتدفق خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة، يقابل تكلفة إنتاج تيار السلع والخدمات المنتجة خلال هذه الفترة، وما تجدر الإشارة إليه هو أن الدخل الوطني لدولة خلال سنة معينة لا يشتمل على عوائد مدفوعات ثم الحصول عليها في السنوات السابقة.
- كل إنتاج يقابله دخل، أي أن الدخل يجب أن يكون مقابل تقدم خدمات إنتاجية وعلى ذلك فالمعاشات والإعانات الاجتماعية الحكومية والهبات لا تعد دخل، وإنما تعد تحويلات حيث أنه لا يقابلها إنتاج فلا تدخل في حساب الدخل الوطني.
- الدخل الوطني هو مجموع عوائد خدمات عناصر الإنتاج الوطنية، المستخدمة في النشاط الإنتاجي داخل الدولة أو خارجها خلال فترة زمنية معينة، فالدخل الوطني لا يشتمل على الدخول المستحقة للأجانب نتيجة استخدام عناصر الإنتاج التي يمتلكونها في الخارج.

ثالثا: الإنفاق الوطني

يمكن تعريف الإنفاق الوطني على أنه مجموع ما يتم إنفاقه من طرف الوحدات المختلفة للمجتمع للحصول على السلع والخدمات النهائية التي أنتجتها هذا المجتمع خلال فترة زمنية معينة لأغراض استهلاكها أو اقتنائها أو تصديرها. ويتكون الإنفاق الوطني من أربع أجزاء رئيسية نوجزها فيما يلي:

- **الإنفاق الاستهلاكي الخاص:**

يشمل على الإنفاق على السلع غير المعمرة فلا يشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

- **الإنفاق الاستثماري:**

يشمل هذا النوع السلع الرأسمالية مثل المعدات والآلات الإنتاجية أو الاستهلاكية. إضافة إلى صافي التغير في مخزون الوحدات الإنتاجية من المواد الأولية والمنتجات تامة وغير تامة الصنع.[1]

- **الإنفاق الحكومي:**

يقصد به مشتريات الحكومة من السلع والخدمات سواء كانت استهلاكية أو استثمارية. وهناك جانب من الإنفاق الحكومي لا يمثل مشتريات من السلع والخدمات وإنما يمثل مدفوعات تحويلية كالمعاشات وإعانات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة وغيرها.

[1] رحالي بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 63 –66.

- **صافي الصادرات:**

تمثل قيمة الصادرات إنفاق الأجانب على المنتجات الوطنية، في حين أن قيمة الواردات تمثل الإنفاق المحلي على المنتجات الأجنبية، ولذا فإن حصيلة الصادرات تعد أحد مكونات الإنفاق الوطني، أما الواردات باعتبارها تمثل إنفاق المواطنين لجزء من دخولهم على المنتجات الأجنبية فتعد تسربا لجزء من ينفق في الخارج، ومن ثم يستعبد من الإنفاق الوطني.

وكخلاصة لما تقدم :

الانفاق الوطني = الانفاق الاستهلاكي الخاص + الانفاق الاستثماري + الانفاق الحكومي + صافي الصادرات + صافي عوائد الدخل مع العالم الخارجي.

رابعا: التطابق بين الناتج والدخل والانفاق:

إن تدفق السلع والخدمات إلى القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي والقطاع الحكومي وقطاع العام الخارجي يجب أن يكون مساويا لتدفق الدخل إلى أصحاب عناصر الإنتاج، وبمعنى آخر فإن العرض الكلي الفعلي من السلع والخدمات التي أنتجتها مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني يجب أن يكون مساويا للدخل الكلي الفعلي لأصحاب عناصر الإنتاج ومعنى ذلك أن الناتج الوطني والدخل الوطني ما هما إلا وجهان لعملة واحدة، فالناتج الوطني هو قيمة الناتج الجاري من السلع والخدمات النهائية خلال فترة زمنية معينة، أما الدخل الوطني فهو ما تحصل عليه عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في هذا الناتج خلال ذات الفترة .

ومن ناحية أخرى فالإنفاق الوطني ما هو إلا إنفاق للدخل الوطني في سبيل الحصول على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت خلال الفترة الجارية (الناتج الوطني)، ومنه الناتج الوطني = الدخل الوطني = الانفاق الحكومي.[1]

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي

هناك جملة من العوامل التي تلعب دورا أساسيا في الجهود الهادفة إلى تطوير نظرية عامة للنمو الاقتصادي وهذه العوامل تعتبر المحددات الكبرى للنمو الاقتصادي، وهي تتمثل في:[2]

أو لا: كمية ونوعية الموارد البشرية

فمعدل النمو الاقتصادي يقاس بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي.

متوسط الدخل الحقيقي للفرد = الناتج الوطني الإجمالي / عدد السكان.

وعليه يستنتج أن معدل النمو الاقتصادي له علاقة طردية مع الدخل الحقيقي للفرد.

[1] رحالي بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 64-66.

[2] ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص 174-179.

ثانيا: كمية ونوعية الموارد الطبيعية

فالنمو الاقتصادي عادة ما يرتكز على كمية ونوعية ما يحوزه من موارد وخيرات طبيعية (خصوبة الأرض، وفرة المعادن، المياه، الغابات ...) يرى الاقتصاديون أنه لا أهمية في وجود هذه الثروة مالم يستطع المورد البشري استغلالها لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

ثالثا: تراكم رأس المال

فالزيادة في تراكم رأس المال تؤثر إيجابيا على معدل النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال هو مقدار ما يحوزه اقتصاد الدولة ما من مؤسسات إنتاجية مكائن وطرق، مواصلات، جسور ومدارس، جامعات ومستشفيات ...إلخ.

رابعا: التخصص والإنتاج الواسع

فالنمو الاقتصادي لا يعني الزيادة في كمية عوامل الإنتاج فقط، إنما يتضمن التغيرات الأساسية في تنظيم العملية الإنتاجية، لذلك يتحدد النمو الاقتصادي لبلد معين جزئيا بمقدار البلد على زيادة التخصص في موارده الاقتصادية.

خامسا: معدل التقدم التكنولوجي

فهذا الجزء يعتبر من العوامل النوعية التي تساهم في تحديد معدل النمو الاقتصادي وهو عبارة عن سرعة تطبيق المعرفة الفنية من أجل رفع المستوى المعيشي للفرد.

سادسا: العوامل البيئية

تعتبر العوامل البيئية من العوامل المشجعة على تحقيق نمو اقتصادي ناجح، ومن هذه العوامل نجد: العوامل البيئية الاجتماعية، الثقافية، السياسية .... إلخ.

سابعا: التخطيط الاقتصادي

حيث لابد للوصول إلى المراحل المتقدمة للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية من وجود تخطيط اقتصادي سليم والذي يشترط فيه تحديد الأهداف السياسية الحكومية المرتبطة بالتنمية المستقبلية للبلد.

ثامنا: التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة

حيث لابد أن تتحقق عدالة توزيعية بين الطبقات الاجتماعية ونقل الفوارق في توزيع الثروة والدخل وترتفع مستويات المعيشة وتتكافا الفرص بين الشرائح المجتمع.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل اتضح لنا المفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه وأهميته وخصائصه، حيث أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في الناتج المحلي، الإجمالي من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة. حيث يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياسا يعبر عن النمو الاقتصادي لأي دولة.

كما تعددت النماذج المفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي، كما تعرضت هذه النماذج المفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي، كما تعرضت هذه النماذج إلى تفسير علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي.

أما فيما يخص النماذج النيوكلاسيكية التي عالجت موضوع النمو الاقتصادي فتمثلت في نموذج سولو لتفسير النمو الاقتصادي وحركته على المدى الطويل والذي يرى أن المعدل النمو يعتمد فقط على التقدم الفني أي الزيادة في الإنتاج الفني متروك خارج النمو، فالنموذج بذلك لا يقد تفسيرا للنمو الاقتصادي كما أن نموذج سولو أهمل دور رأس المال في التأثير على النمو الاقتصادي وفي منتصف الثمانينات بدأت بالظهور النماذج الحديثة حيث ركزت على قضية التكنولوجيا والبحث والتطوير ورأس المال البشري، حتى السياسات الانفاقية للدولة، وتعتبرها أهم مصادر النمو استمرارية في الأجل الطويل وهذا ما يمثل محور عملية النمو حيث لا يمكن إغفال أو تبسيط ذلك إلا أن هذه النماذج لا تخلو من بعض العيوب حيث أنها مازالت تعتمد على عدد من الفروض النيوكلاسيكية التقليدية التي غالب ما تكون غير مناسبة لاقتصاديات دول العالم الثالث.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية

تمهيد:

لقد تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، حيث أنه يساهم بشكل كبير وفعال في توسيع الطاقة الإنتاجية والعرض الكامن للمنتجات، من خلال مساهمته في التطور التقني عن طريق المعدات والتجهيزات الجديدة والمتطورة التي يستخدمها فهو بمثابة مصدر ومكسب للإنتاجية، كما يبقى في قلب عملية النمو من خلال تأثيره المزدوج على العرض والطلب، والجزائر من بين الدول التي لها مساعي حثيثة في دعم وترقية الاستثمار المحلي وجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، على حد سواء.

وارتأينا من خلال هذا الفصل إلى تحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي باستخدام برنامج Eviews 10، عن طريق تقسيمنا لهذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية.

المبحث الأول: الدراسات السابقة

لقد تطرقنا في هذا المبحث الى مجموعة من الدراسات السابقة، التي تناولت بالتفصيل العلاقة بين تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والناتج المحلي الإجمالي، نذكرها في ما يلي:

المطلب الأول: دراسات باللغة العربية

لقد قام العديد من الباحثين الاقتصاديين بإجراء دراسات مختلفة لاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الدول المضيفة، وتباينت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجة والنتائج المتوصل إليها.

1- حيث أوضحت دراسة جاءت تحت عنوان " آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر–مذكرة ماجستير من إعداد الباحث بلقة ابراهيم، حيث تطرق إلى الإشكالية التالية:

ما هي الآليات التي يمكن اتباعها لتنمية وتنويع الصادرات بهدف تحفيز النمو الاقتصادي؟ وما هو الوضع في الجزائر بالنسبة لهذا الموضوع؟ توصل إلى نتيجة مفادها أن سياسة التوجه إلى الخارج من خلال الصادرات تحظى في الوقت الحاضر بموقع بارز بين اهتمامات السياسات الاقتصادية لكافة الدول المتقدمة منها والنامية على حد سواء، ومن خلال تحليل دور أثر تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر نلاحظ أن الصادرات لعبت دورا كبيرا في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، لكن هذا الدور لا يعتبر حقيقيا، لاعتماد الصادرات الجزائرية في الأساس على المحروقات، مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى اتخاذ إجراءات في سبيل تطوير الصادرات خارج المحروقات[1].

2- الدراسة التي قام بها " حاكمي بوحفص برادعي ابراهيم الخليل" بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2005–2015 " مقال منشور في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد 4 العدد01، 2017، ص 401–425.

هدفت الدراسة إلى ابراز محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وقياس مناخها الاستثماري من خلال بعض المؤشرات الدولية الصادرة بهذا الشأن، وخلصت الدراسة إلى وجود ضعف في نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر وتركيزها في قطاع المحروقات كما أن مناخ الأعمال في الجزائر غير جذاب بحسب تلك المؤشرات.[2]

---

[1] بلقة ابراهيم، **آليات توزيع الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009.

[2] حاكمي بوحفص، برادعي ابراهيم الخليل، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2005–2015**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد 4، العدد01، 2017، ص 401–425.

3- مذكرة ماستر التي قام بها الباحث" جلول خالد " بعنوان أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي(2005-2014)، جامعة بسكرة، من خلال ابراز أثر الصادرات على النمو الاقتصادي من خلال الاشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن أن يتأثر النمو الاقتصادي في الجزائر؟ من جراء ترقية الصادرات خارج المحروقات؟ حيث وصلت إلى أن معظم الاجراءات والتدابير المطبقة لتحسين الصادرات خارج المحروقات لم تصل إلى المستوى المرغوب فيه.[1]

4- الدراسة التي قاموا بها " قمري زينة، بو الشعور شريفة " بعنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال استخدام النموذج القياسي اختبار السكون (استقرار) للسلاسل الزمنية استخدام بيانات الفترة الممتدة من 1995-2011، من خلال الإشكالية التالية: هل أثرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر موجب أم سالب؟ حيث وصلت إلى أن دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد المضيف يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي، لأنها ترفع مخزون رأس المال فهي مفيدة للبلد المضيف.[2]

5- الدراسة التي قام بها " رفيق نزاري " بعنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام اختبار منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) مقال منشور في مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، العدد 44، ص 501.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على سلسلة زمنية تشمل الفترة (1980-2012) و لتحقيق هذا الهدف تم استخدام منهجية قياسية حديثة باسم (ARDL). [3]

وكشفت نتائج الدراسة عن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدل النمو وهو ما تؤكده العلاقة النظرية بينهما، مع وجود أثر موجب ومعنوي ضعيف في الأجلين القصير والطويل.

كما نبهت الدراسة إلى ضرورة تطبيق سياسات تنموية واضحة، واستراتيجية قطاعية طموحة وتوفير بيئة أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية ذات التوجه التصديري نحو القطاعات التي تحظى بميزة تنافسية في الاقتصاد الجزائري.[4]

---

[1] بن جلول خالد، **أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي – دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر**-، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009،

[2] Ouverture- économique. PDF

[3] رفيق نزاري، **مجلة العلوم الانسانية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 44، جوان 2016، ص 501.

المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية.

من بين الدراسات التي أجريت في هذا الميدان:

- دراسة بعنوان «الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو: من يسبب من» و ذلك في كل من التشيلي و ماليزيا و تيلندا من خلال الفترة (1996–2000)، و استخدمت الدراسة النموذج (toda- yamamoto) في تحليل السببية. وتشير النتيجة أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي تكون أحادية الاتجاه في تشيلي، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر ويكون سابق عليه، بينما تكون العلاقة بينهما ثنائية الاتجاه وقوية في كل من ماليزيا و تايلندا.[1]
- دراسة بعنوان «الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات و النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا» خلال الفترة (1970–2008) و استخدمت نموذج الانحدار الذاتي (VAR) و تشير النتائج إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين المتغيرات الثلاثة، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الصادرات التي تؤدي بدورها إلى ارتفاع معدل النمو، مما يشجع على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و هكذا.[2]
- دراسة قام بها « ZENASNI And abderrezak » لعام 2013 حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و أثرها على النمو باستخدام تحليل بانل لدول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس) خلال (1980–2010) على أن تدفقات الاستثمار الأجنبي لهذه الدول كان ذو أهمية من حيث جذب التكنولوجي، و تراكم رأس المال بالإضافة إلى فرص العمل، و تحسن المؤسسات، و مع ذلك فإن انجازات بلدان دول الدراسة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا تزال منخفضة مقارنة مع إمكاناتها و آدائها لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، كما تشير الدراسة إلى أنه بموجب ترويج الصادرات و استعادة القدرة التنافسية الدولية و توزيع الصادرات، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابيا على معدل النمو في المدى الطويل لبلدان اتحاد المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس).[3]
- دراسة قام بها Aurangzeb and anwar لعام 2012، حول تأثير الاستثمار على النمو الاقتصادي لباكساتان، حيث تم جمع البيانات المستخدمة في هذه الدراسة خلال الفترة 1981–2010، وذلك باستخدام تقنية الانحدار المتعدد لتحليل العلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغيرات المستقلة (الاستثمار العام، الاستثمار الخاص، الاستثمار الأجنبي المباشر).

و خلصت الدراسة إلى أن جميع المتغيرات المستقلة لها تأثير كبير و إيجابي على النمو الاقتصادي، كما وجد أن اختبار السببية لجرانجز وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين الناتج المحلي الإجمالي و الاستثمار الأجنبي

[1] Chowdhry a e mavrotas. G. OP.CIT.

[2] Ahmadir «e ghanbar. Adehm. " FDI. EXPORT and economic growth: evidence. From menaregion" middle-east journal of scientific research. Vol. 10. N2.p. 174-182. http// idosi.org/mejsr/.

[3] ZENASNI soumia and BENHABIB abderrezzak. The ddeterants of foreign direct investment and heir. Impoct on growth: panel data analysis for AMU Contries. International journal of innovation and applied. Studies. Vol.2 N3.2013. P306.

المباشر الاستثمار العام، بينما وجدت علاقة أحادية الاتجاه من الناتج المحلي الاجمالي و الاستثمار الأجنبي الخاص بناء على ما تقدم فمن المستحسن أن تعمل الحكومة الباكستانية على بذل جهود أقوى لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال خلق مناخ استثماري يتميز بالاستقرار السياسي و نظام حاسم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

- دراسة قام بها marino مست 42 بلدا حيث عمل على تقسيم البلدان على مجموعتين الأولى منها أكثر انفتاحا على الاقتصاد العالمي باستخدام مؤشر التجارة الخارجية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والمجموعة الثانية منغلقة على الاقتصاد العالمي، فوجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتزايد في الدول الأكثر انفتاحا المجموع الأولى، كما أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر يعد إيجابيا على النمو الاقتصادي في المجموعة الأولى بينما يعتبر سالبا في المجموعة الثانية.[2]

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات.

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد القنوات الاقتصادية الدولية التي تتجسد في تملك المستثمر لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين، حيث يعد الاستثمار الأداة المحركة و الدافعة للتنمية الاقتصادية سواء في اقتصاديات الدول النامية أو المتقدمة لذلك تعتبر زيادة و رفع كفاءته إحدى الأسس الهامة التي يجب الاعتماد عليها لتحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي و زيادة الانتاج، و من ثم تقليص الاعتماد على الاستيراد، و تحسين الميزان التجاري، و سوف نحاول من خلال هذا المبحث إظهار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي من خلال دراسة للناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات. الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: الهيكل الشكلي.

من خلال هذا المطلب سوف نقوم بدراسة كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات لمعرفة الوضعية الاقتصادية لدولة الجزائر.

أولا دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر:

سوف نقوم من خلال الرسم البياني رقم 01 بدراسة وضع الاستثمار الأجنبي المباشر المتحقق إلى الجزائر خلال فترة (1995–2020)، خارج قطاع المحروقات من خلال تحليل المعطيات التالية:

[1] Dr auranhzeb and anwarul haq. Impoct of INVESTMENT actives on économico growth of pakistan. Bussines and management revien. Vol.2. 1. March 2012.pp. 92-100.

[2] Frederique sachwald et serge perrin. Multinationales et développement le rôle des politiques nationales. Ed magellan. Paris .2003. p p 56-57.

الشكل رقم 01: دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر.

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق 01

من خلال الرسم البياني نلاحظ أنه في سنة 1995 كان هناك غياب كامل أو شبه كامل للاستثمار الأجنبي المباشر ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرّت بها الجزائر على جميع الأصعدة، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانية السداد المتاحة، ممّا أجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي، وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي دور في ارتفاع درجات المخاطرة.

حيث تميّزت فترة 1996–2000 بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر التي قدرت ما بين 270 إلى 280 مليون دولار والتي توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات وبقيت الجزائر غير جاذبة للاستثمارات في القطاعات الأخرى حيث سجلت سنة 1998 تضاعف في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الذي قدر بـ: 606.60 مليون دولار حيث حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر عرفت ارتفاعا ملحوظا سنة 2001 قدر بـ: 1004.90 مليون دولار وما انطوى عليه من حوافز ضريبية، وكذلك التدفق المحقق في سنة 2002 والذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسباب الهندية و هكذا فإن هذا الارتفاع بسبب التحسن في مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه والدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2003 الذي قدر بـ: 637.80 مليون دولار، ثم ارتفع سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة لشركة الوطنية للاتصالات الكويتية إلى 881.80 مليون دولار وهكذا فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2001، 2002، 2004، جاءت معظمها من قطاع الاتصالات .

ونلاحظ أيضا أنه في سنة 2008 عرف تحسنا ملحوظا قدر بـ: 2638.60 مليون دولار مقارنة بسنة 2007 وهذا في وقت عرفت فيه وتيرة الاستثمارات العالمية تراجعا بفعل الأزمة المالية العالمية، ثم ارتفعت وتيرة

الاستثمارات سنة 2009 ارتفاعا طفيفا في وقت سجلت فيه كل التدفقات الواردة تراجعا محسوسا على المستوى العالمي، حيث كان أهم تطور مسجل فيما يخص هذه التدفقات عام 2009 حيث قدر بـ: 274600 مليون دولار الذي يظل أفضل سنة من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة إلى الجزائر، ثم نلاحظ انخفاضا سنة 2010 قدر ب: 230000 مليون دولار وهو ما يدل على التأثير المتأخر لتدفقات الاستثمارات الدولية المتجهة للجزائر، الشيء الذي يمكن تفسيره بالأولوية القصوى لهذه الاستثمارات لكونها تتمتع بربحية عالية "استثمارات في قطاع المحروقات" ثم تميزت سنة 2011 بعودة الاستثمارات الأجنبية إلى الارتفاع بمقدار 2.571.00 مليون دولار.

أما خلال 2012 إلى غاية 2015م فلقد تميزت هذه الفترة بالانخفاض المستمر ليصل إلى أدنى قيمة له خلال هذه السنة و التي قدرت بـ: 537.70 – مليون دولار وذلك بسبب الانخفاض المستمر لتدفق الاستثمارات، وذلك للتوقف المفاجئ للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات الذي يمثل 90% من الاستثمارات الأجنبية بالجزائر سنويا على خلفية ملف الفساد بشركة " SONATRACH" [1]، مما أدى إلى انهيار التدفقات الوافدة بصورة كبيرة جدا ما بين 2012 إلى 2015 عقب الصدمة اللفظية 2014.

وفي عام 2017 شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر تراجعا من 163800 مليون دولار عام 2016 إلى 123000 مليون دولار عام، لترتفع عام 2018 إلى 146600 مليون دولار، وذلك بفضل ارتفاع الاستثمار في قطاعات النفط والغاز نتيجة الأحكام الجديدة المقترحة آنذاك في قطاع المحروقات والتي تهدف إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع، حسب ما جاء في تقرير لندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وقد أشارت المنظمة الأممية إلى أن قطاع السيارات ساهم أيضا في الارتفاع المسجل في 2018، وهذا عقب دخول مصانع التركيب الصيني حيز الخدمة والذي فاق استثمارها 100 مليون دولار، كما وافق المجلس الوطني للاستثمار على بناء مصانع تركيب في الجزائر للمصنعين الكوري الجنوبي (هيونداي) والأمريكي (فورد)، وقد استقرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر عام 2019 إلى ما يقارب 1.4 مليون دولار وذلك بسبب العراقيل التي تعيق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات، ثم عاود الانخفاض في 2020 إلى 112670 مليون دولار وذلك بسبب دخول الاقتصاد العالمي في حالة ركود بسبب جائحة كرونا التي مرت بها الجزائر وجميع دول العالم ونتائجها الوخيمة التي رجعت بالسلب على الاقتصاد العالمي.

ثانيا: دراسة الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة مدى تأثير الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات لدولة الجزائر خلال الفترة (1995–2020) بالاعتماد على الرسم البياني رقم 02.

[1] تقرير الأمم المتحدة، **الأونكتاد**، 2015، ص17

الشكل رقم 02: دراسة الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات.

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم 02

يتضح لنا من خلال الرسم البياني رقم (02) أن الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات عرف تذبذبا خلال الفترة 1995–2020 وهو ما يتضح من خلال الملحق (02) حيث أن النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ساهم بنسب ضعيفة في إجمالي الناتج المحلي في الجزائر لم تتجاوز 1%، كما يتبين أن النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات عرف تزايدا مستمرا، فخلال الفترة 1995–1999 كان تزايد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات بوتيرة شبه ثابتة، ومرد ذلك الظروف الأمنية غير المستقرة التي مرت بها الجزائر، وبالتالي قلة الانتاج إلى حد الكفاف، وبعد ذلك بسنة واحدة شهد النمو الاقتصادية خارج قطاع المحروقات تحسنا ملحوظا خلال سنة 2008 و الذي قدر بـ: 60700 مليون دولار، وفي هذه الفترة بدأت ملامح الانتعاش الاقتصادية تظهر نتيجة الاستقرار الأمني، وبعد هذه المرحلة عاد النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات يتغير بوتيرة شبه ثابتة من جديد خلال الفترة 2001– 2013، وهي تقريبيا نفس الوتيرة خلال الفترة من 1995–2000، مما يعني أن المخططات الخماسية لإنعاش الاقتصاد الوطني قد فشلت في تحقيق أهدافها، كما يعزى ذلك أيضا إلى ارتفاع أسعار المحروقات الذي ترتب عليه زيادة الأنفاق الحكومي والاستيراد، مما قلل الاعتماد على الانتاج الوطني الذي انعكس بدوره على وتيرة نمو القطاعات الإنتاجية، وخلال الفترة الممتدة من سنة 2014 و الذي قدر فيها ب: 125100 مليون دولار إلى سنة 2018 لم تتغير الأوضاع، فقد ارتفع النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ارتفاعا طفيفا، وذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول و انهيار احتياطي الصرف، الأمر الذي يستوجب التوجه نحو الاستثمار في القطاعات الانتاجية الأخرى.

لكن خلال فترة 2019 إلى 2020 عرف النمو الاقتصادي انخفاضا ملحوظا والذي قدر بـ: 109440 مليون دولار سنة 2009 و91000 مليون دولار سنة 2020، وذلك بسبب الجائحة التي مر بها العالم، بسبب انتشار وباء كورونا الذي أثر على العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

ويمكن القول أن التغيير الحاصل في النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خلال فترات ارتفاع أسعار النفط يرجع إلى برامج الاستثمار العمومية التي ساهمت بشكل كبير في تحقيق هذه النتائج، إذ يمكن القول أنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات المعنية بتلك النتائج، وخاصة قطاع الأشغال العمومية الذي وجهت له أهم المشاريع في تلك البرامج إضافة إلى قطاع الفلاحة، وكذا قطاع الخدمات، ومع ذلك فإن النمو الاقتصادي يبقى ضعيف، لا يعتمد عليه في تحقيق التنمية الشاملة، خاصة أن القطاع الصناعي يعد السبب الرئيسي في ضعف أداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، فمساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا في وقت يعد فيه هذا القطاع المحفز للقطاعات الأخرى ومصدر الرقي التقني و التكنولوجي، ويرجع ضعف أداء القطاع الصناعي في الجزائر إلى فشل استراتيجية الصناعات المصنعة التي تم تطبيقها أثناء الفترة الممتدة من منتصف التسعينيات من القرن الماضي، والمرتكزة أساسا على الصناعات الثقيلة على حساب الخفيفة وقطاعات النشاط الأخرى، وعدا تهميش القطاع الخاص، تم التراجع عن الاستثمار المنتج الذي ميز فترة الثمانينات، وانتهاء بالأزمة المالية _الاقتصادية والسياسية_ الأمنية التي عاشتها البلاد حتى نهاية التسعينيات من نفس القرن، وما صاحبها من ركود اقتصادي، وكذا التأخر الملحوظ في تطبيق الاصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني .

المطلب الثاني: الهيكل النسبي:

من خلال الجدول رقم: 01 سوف نقوم بدراسة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات.

الجدول رقم (01): الهيكل النسبي

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون $)	*الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات*	الهيكل النسبي FDI/ PIB.HH	الهيكل النسبي
1995	0,001	296000	0,0000%	0%
1996	270	18100	1,4917%	1%
1997	260	291000	0,0893%	0%
1998	606,6	21900	2,7699%	3%
1999	291,6	23400	1,2462%	1%
2000	280,1	29600	0,9463%	1%
2001	1113	361400	0,3080%	0%
2002	1064,9	30400	3,5030%	4%
2003	637,8	33800	1,8870%	2%
2004	881,8	38200	2,3084%	2%

2005	1156	42000	2,7524%	3%
2006	1841	46100	3,9935%	4%
2007	1686,7	52600	3,2067%	3%
2008	2638,6	60700	4,3470%	4%
2009	2746,9	66900	4,1060%	4%
2010	2300	77700	2,9601%	3%
2011	2571	93600	2,7468%	3%
2012	1500	106800	1,4045%	1%
2013	1691,8	115900	1,4597%	1%
2014	1502	125100	1,2006%	1%
2015	537,7	120330	0,4469%	0%
2016	1638	115440	1,4189%	1%
2017	1230	118880	1,0347%	1%
2018	1466	126720	1,1569%	1%
2019	1381	109440	1,2619%	1%
2020	1126,7	91000	1,2381%	1%

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق 1و2 برنامج Exel 2007 .

من خلال الجدول نلاحظ أن النسب تتوزع كما يلي:

- أعلى قيمة 4.3470.
- أدنى قيمة: 0.
- المتوسط الحسابي: 1.8955.
- الانحراف المعياري: 1.2546.

والشكل(3) الاتي يبين لنا بيانيا نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1995–2020)

الشكل رقم (03): دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات

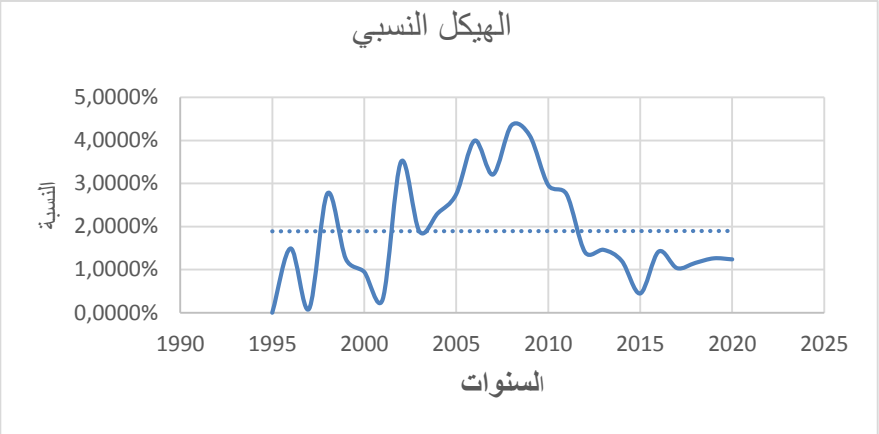

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق 1و2 برنامج Excel 2007.

من خلال المنحنى البياني نلاحظ انخفاض شديد في نسبة ما يمثله الاستثمار الأجنبي في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات و تذبذب في النسب خلال الفترة 1995 إلى 2010، و مرد ذلك إلى الظروف الأمنية الغير مستقرة التي مرت بها الجزائر، و بالتالي قلة الإنتاج إلى حد الكفاف، ثم أخذ المنحنى تصاعدا حيث وصل للذروة بـ 4.3470 % سنة 2008، و في هذه الفترة بدأت ملامح الانتعاش الاقتصادي تظهر نتيجة الاستقرار الأمني ثم من 2012 إلى 2015 عرفت انخفاضا حتى وصل إلى 0.4469 %، و هذا ما يعني أن المخططات الخماسية لانعاش الاقتصاد الوطني قد فشلت في تحقيق أهدافها، ثم عادت للتعافي حتى سنة 2020 لكن بوتيرة ثابتة، و كان الارتفاع طفيفا في حدود 1%، و ذلك راجع إلى انخفاض أسعار النفط، و انهيار احتياطي الصرف، بالإضافة إلى الأزمة التي شهدها العالم جراء وباء كورونا.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية

1-الدراسة الوصفية للمتغيرات:

1-1 دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات (GDP) خلال الفترة (1995-2020)

الشكل رقم (04) الاتي، هو دراسة لتطور الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات (GDP) خلال الفترة (1995-2020)

الشكل 4: دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات

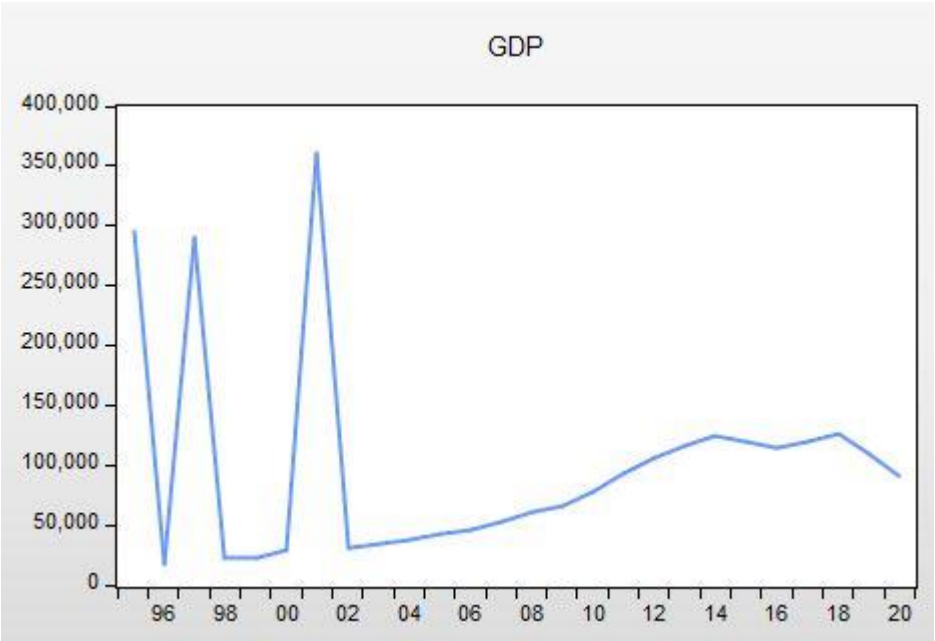

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال المنحنى البياني -الشكل 04-أن الناتج المحلي عرف تذبذبا خلال الفترة 1995-2001 حيث بلغ أدني قيمة 18100 مليون دولار سنة 1996، ثم أعلى قيمة له 361400 مليون دولار سنة 2001 ثم انخفض إلى 30400 مليون دولار سنة 2002 بعدها عاد إلى ارتفاع مرة أخرى خلال الفترة 2002-2015 ثم عاد إلى الانخفاض خلال الفترة 2015-2020 بمعدل قدره 95949,80769 مليون دولار بتشتت (انحراف معياري) قدره 90151,1164 مليون دولار.

2.1 دراسة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) خلال الفترة 1995-2020

من الشكل رقم (05) الاتي، سنتطرق الى دراسة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) خلال الفترة (1995-2020)

الشكل 5: **تطور الاستثمار الأجنبي المباشر**

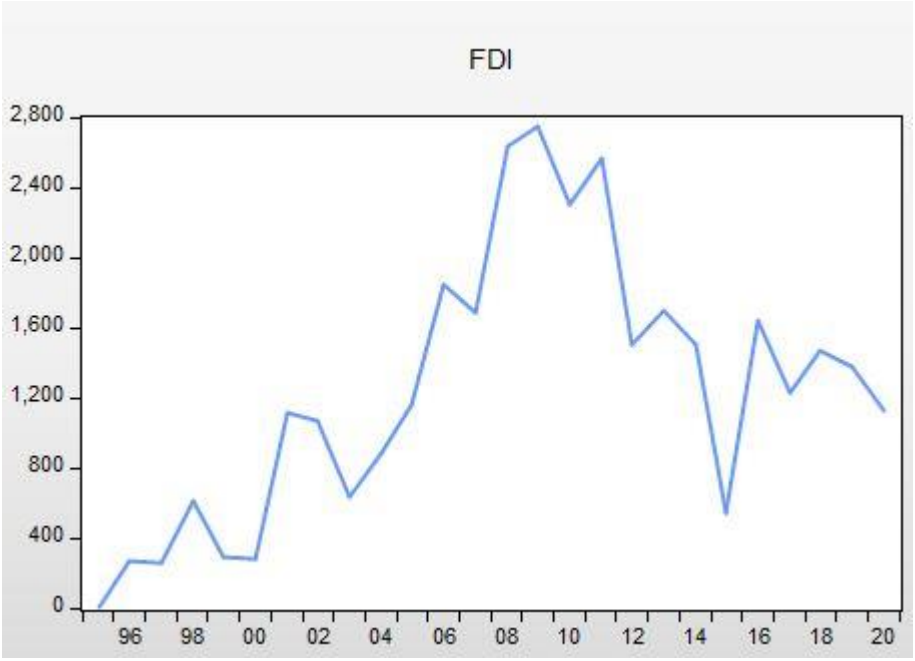

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 10

نلاحظ من المنحنى البياني -الشكل 05 -أنه خلال الفترة الممتدة من (1995-2000) ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لعودة التوازن الاقتصادي تدريجيا وكذلك إعادة نظر الحكومة في قوانين الضريبة واتخاذ قوانين أكثر جاذبية.

خلال الفترة الممتدة بين 2000-2010 عرف تدفق الاستثمار الأجنبي في هذه الفترة انتعاشا ملحوظا نظرا للتحسن الاقتصاد والاستقرار الأمني للبلاد فقد أنشئت عدة فروع لشركات عالمية في هاته الفترة مثل شركة هنكل سنة 2000 كمشروع مشترك بين الجزائر وألمانيا وفرع شنايدر عام 2001 وفرع ميشلان سنة 2002 وغيرها من الاستمارات.

خلال الفترة الممتدة بين 2010- 2015 عرفت الجزائر انخفاض في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

خلال الفترة الممتدة بين 2015 - 2020 ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي لتصل إلى 1506.3 مليون دولار وذلك لما عرفته استثمارات في مجال تركيب السيارات وآخر سنين رجع الاستثمار الأجنبي إلى الانخفاض بسبب جائحة كورونا.

تتوزع مشاهدات السلسلة كما يلي:

أدنى قيمة بلغتها سنة 1995 وتقدر بـ: 0.01 مليون دولار.

أعلى قيمة بلغتها سنة 2009 وتقدر بـ: 2746.9 مليون دولار.

بمعدل بلغ: 1246.89 مليون دولار.

وتشتت (انحراف معياري) قدره 773.64 مليون دولار.

3.1 دراسة تطور الاستثمار المحلي (II) خلال الفترة 1995-2020

الشكل الاتي يوضح تطور الاستثمار المحلي.

الشكل رقم (06): دراسة تطور الاستثمار المحلي (II) خلال الفترة 1995-2020

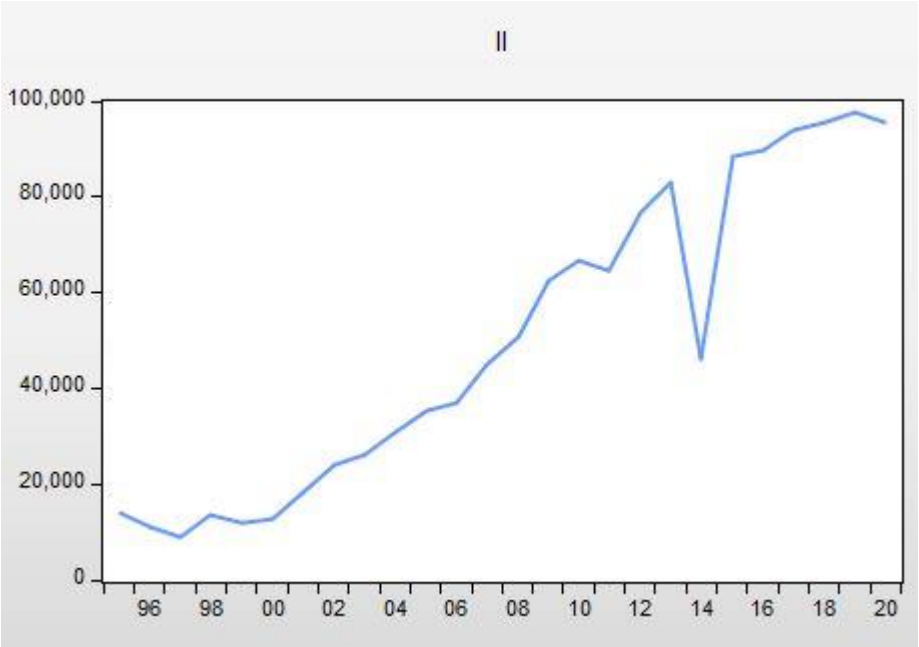

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال المنحنى – الشكل 03 – ارتفاع الاستثمار المحلي خلال الفترة 1995 2013 حيث بلغت قيمته 83230 مليون دولار سنة 2013 ثم انخفض إلى 46430 مليون دولار سنة 2014 ثم عاد إلى تعافي خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى 2020 وهذا الارتفاع راجع إلى اهتمام الدولة الجزائرية بالمؤسسات المصغرة والناشئة والمتوسطة من خلال دعم الشباب لفتح المشاريع من خلال منحهم قروض وتسهيلات وامتيازات.

تتوزع مشاهدات السلسلة كما يلي:

أدنى قيمة كانت سنة 1997 حيث بلغت 9110 مليون دولار

أعلى قيمة كانت سنة 2019 حيث بلغت 97640 مليون دولار

بمعدل 50071,28205 مليون دولار.

وتشتت (انحراف معياري) قدره 32010,58483 مليون دولار.

4.1 نتيجة: من خلال الدراسة الوصفية نلاحظ أنه توجد علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي خارج المحروقات كذلك علاقة طردية بين الاستثمار المحلي والناتج المحلي خارج المحروقات خلال الفترة (1995 – 2020). ولتأكيد هذه الملاحظة نمر الأن إلى الدراسة القياسية.

2 – الدراسة القياسية للمتغيرات

بعد تجميع البيانات الخاصة بكل متغير يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج إذ يعد من أول مراحل بناء النموذج القياسي واهمها، حيث يتمثل شكل الدالة فيما يلي:

$$GDP = f(FDI, II)$$

$$GDP = \alpha_1 FDI_i + \alpha_2 II_i + \varepsilon_i + \propto_0$$

حيث:

GDP: يمثل الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات مقدر ب (مليون دولار)

FDI: يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر مقدر ب (مليون دولار)

II: يمثل الاستثمار المحلي مقدر ب (مليون دولار)

$\propto_0; \alpha_1; \propto_2$: معاملات النموذج

ε_i: حد الخطأ في النموذج.

i: الزمن

1.2 دراسة استقرارية السلاسل من خلال اختبار ديكي فولر

الكشف عن جذر الوحدة (تعتمد أغلب الدراسات القياسية على اختبار ديكي فولر للاختبار استقرارية السلاسل الزمنية، يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (1995–2020) والتأكد من مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة ويقوم اختبار ديكي فولر الموسع على اختبار الفرضية الآتية:

H_0 : يوجد جذر الوحدة في السلسلة؛ أي إن السلسلة الزمنية غير مستقرة

H_1 لا يوجد جذر الوحدة في السلسلة؛ أي إن السلسلة الزمنية مستقرة

من السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة نلاحظ مبدئيا وجود اتجاه عام من خلال الرسومات البيانية المدروسة وللتأكد من مدى استقرارية متغيرات الدراسة وبشكل أدق وجب إجراء اختبارات أخرى منها اختبار جذر الوحدة بالاعتماد على اختبار ديكي–فولر المطور"ADF" والجدول 02 الآتي يبين ذلك:

الجدول 02: نتائج اختبار إستقرارية السلاسل ديكي –فولر المطور (انظر للملحق 3)

GDP		القرار	II		القرار	FDI				القرار
Exogenous: None										
level		السلسلة مستقرة عند المستوى I(0)	level		السلسلة مستقرة عند المستوى I(0)	level		1st difference		السلسلة مستقرة عند الفرق الأول I(1)
t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	
-0.7725	0.3699		1.715569	0.9755		-0.701372	0.4028	-6.869025	0.00<5%	
-2.6742			-2.664853			-2.660720		-2.664853		
-1.9572			-1.955681			-1.955020		-1.955681		
-1.6081			-1.608793			-1.609070		-1.608793		
Exogenous: Constant, Linear Trend										
t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	
-6.7749	0.0000<5%		-5.028214	0.0023<5%		-1.909234	0.6199	-6.940796	0.00<5%	
-4.3743			-4.374307			-4.374307		-4.394309		
-3.6032			-3.603202			-3.603202		-3.612199		
-3.2380			-3.238054			-3.238054		-3.243079		
Exogenous: Constant										
t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	
-6.9522	0.0000<5%		0.027540	0.9520		-2.173230	0.2202	-6.779830	0.00<5%	
-3.7240			-3.752946			-3.724070		-3.737853		
-2.9862			-2.998064			-2.986225		-2.991878		
-2.6326			-2.638752			-2.632604		-2.635542		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 10

من خلال الجدول 02، فان كل من الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات والاستثمار المحلي مستقرين عند المستوى. اما الاستثمار الأجنبي المباشر مستقر عند الفرق الأول.

نتيجة: من خلال نتائج اختبار جذر الوحدة المتمثلة في اختبار ADF تبين أن المتغيرات المستقلة، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي مستقرين عند الفرق الأول والمستوى على التوالي، أما المتغير التابع فهو مستقر عند المستوي، بالتالي فهذا الاختلاف في الاستقرارية يمهد لتطبيق نموذج ARDL.

2.2 اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

من خلال النتائج المحصل عليها تبين عدم وجود سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية الأمر الذي يدفعنا إلى الاستمرار في تقدير النموذج في إطار إجراء اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج وفقا لمنهج الحدود ولكن قبل ذلك يجب أولا تحديد درجة التأخير المثلى والشكل التالي يوضح درجة التأخير المثلى:

الشكل رقم (07): درجة التأخير المثلى

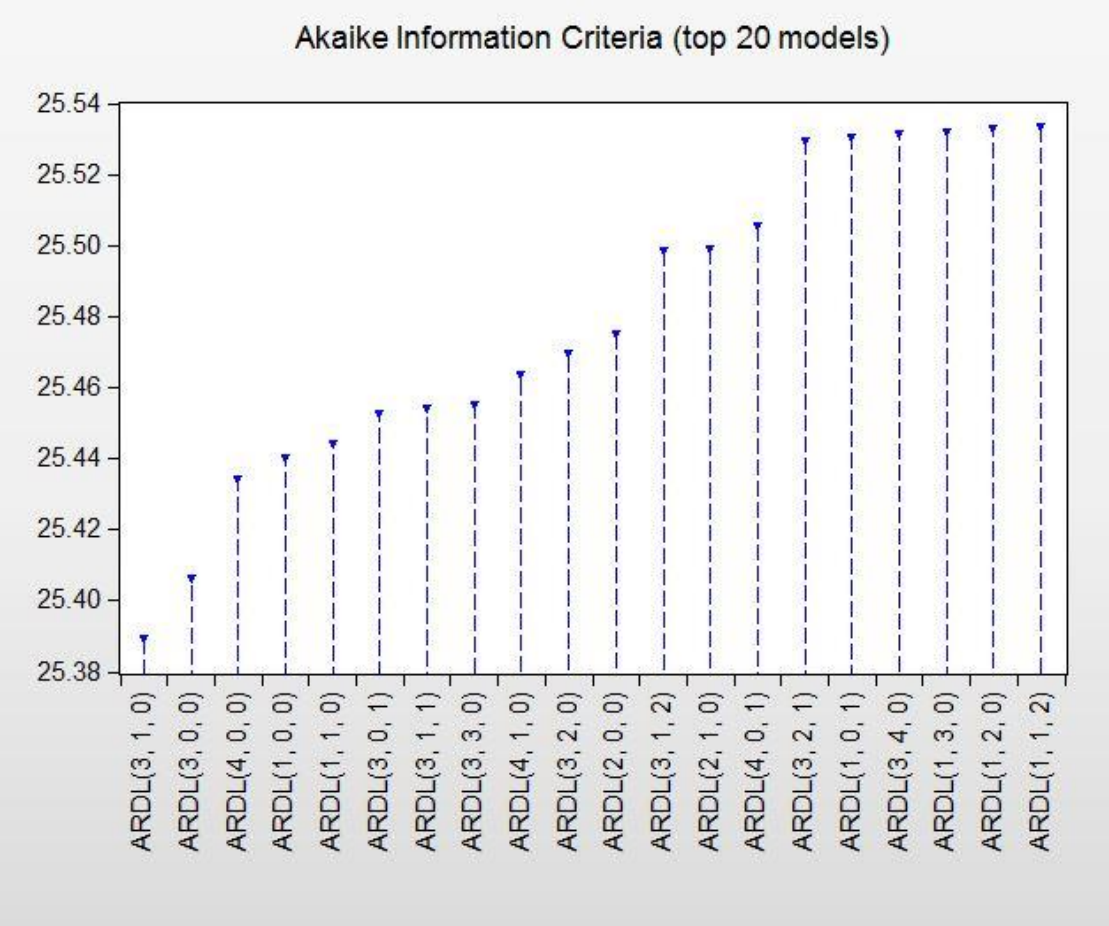

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 10

من خلال الشكل 07 يتضح أن فترة الإبطاء المثلى للنموذج هي ARDL (3,1,0)

3.2 نتائج اختبار منهج الحدود:

نتائج هذا الاختبار مبينة في الجدول التالي:

الجدول (03): نتائج اختبار منهج الحدود(الملحق 4)

اختبار منهج الحدود (Test Bounds ARDL)		
Sample :1995 2020		
Included observation : 23		
H_0فرضية العدم: لا توجد علاقة طويلة المدى		
Test Statistic	Value	K
F_statistic	5.727127	2
Critical Value Bounds		
Significance	I_0Bound	I_1Bound
10%	2.63	3.35
5%	3.1	3.87
1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 10

من خلال الجدول (03) نلاحظ أن القيمة الإحصائية المحسوبة (F=5.727127) أكبر من جميع القيم الجدولية عند كل مستويات الدلالة (1%,5%,10%) ومن ثمة نرفض فرضية العدم؛ أي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة (الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي إلى المتغير التابع (الناتج المحلي) عند كل مستويات دلالة (1%,5%,10%) ما يعني بأن المتغيرات متكاملة، اي يوجد تكامل مشترك بينها

4.2 تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة ARDL (الملحق 5)

نتائج هذا الاختبار مبينة في الجدول التالي:

الجدول (04): تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

Dependent Variable: GDP				
Method: ARDL				
Date: 06/25/22 Time: 16:50				
Sample (adjusted): 1998 2020				
Included observations: 23 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): FDI II				
Fixed regressors: C				
Number of models evalulated: 100				
Selected Model: ARDL(3, 1, 0)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-0.213818	0.187806	-1.138506	0.2717
GDP(-2)	-0.372088	0.228395	-1.629145	0.1228
GDP(-3)	-0.385404	0.197652	-1.949916	0.0689
FDI	-16.17365	35.88933	-0.450654	0.6583
FDI(-1)	-42.45131	30.97549	-1.370480	0.1895
II	1.176346	0.573801	2.050092	0.0571
C	195215.0	70983.26	2.750156	0.0142
R-squared	0.631800	Mean dependent var		87300.43
Adjusted R-squared	0.651225	S.D. dependent var		70422.53

S.E. of regression	67501.93	Akaike info criterion	25.32349
Sum squared resid	7.29E+10	Schwarz criterion	25.66908
Log likelihood	-284.2201	Hannan-Quinn criter.	25.41040
F-statistic	1.324154	Durbin-Watson stat	1.957564
Prob(F-statistic)	0.302744		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 10

تشير نتائج الاختبارات الإحصائية لمعادلة الانحدار الموضحة في الجدول 04 أن قيمة $R^2 = 0.6318$، وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، تفسر بنسبة 63.18 % التغيرات التي تحدث في المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، وتعد هذه النسبة جيدة ومقبولة، أما 36.82 % فهو راجع لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج أو لعدم دقة البيانات الإحصائية.

2-5 تقدير نموذج تصحيح الخطأ ومعاملات العلاقة طويلة الأجل: نتائج هذا الاختبار مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: نتائج نموذج تصحيح الخطأ ومعاملات العلاقة طويلة الأجل (الملحق 7)

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	29.73908	13.14195	2.262913	0.0379
II	0.596733	0.280670	2.126102	0.0494
C	99028.05	20361.69	4.863450	0.0002
EC = GDP - (29.7391*FDI + 0.5967*II + 99028.0549)				

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 10.

يشير الجدول رقم 04 إلى التأثير الإيجابي لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات وهذا ما يؤكد على صحة الفرضية التي ذكرناها في الدراسة الوصفية.

5.2 تقدير النموذج في المدى القصير:

في هذا الاختبار يجب أن يتحقق شرطين هما أن يكون ((-1) CointEq) بإشارة سالبة ومعنوي ونتائجه مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: نتائج التقدير النموذج قصير المدى(الملحق 7)

ECM Regression				
Case 1: No Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.291683	0.221636	-1.316043	0.2067
D(GDP(-2))	-0.379914	0.214103	-1.774447	0.0950
D(GDP(-3))	-0.360829	0.143031	-2.522723	0.0226
CointEq(-1)*	-0.648353	0.275491	-2.353440	0.0317
R-squared	0.637856	Mean dependent var	3140.909	
Adjusted R-squared	0.577499	S.D. dependent var	102621.4	
S.E. of regression	66704.00	Akaike info criterion	25.21688	
Sum squared resid	8.01E+10	Schwarz criterion	25.41525	
Log likelihood	-273.3857	Hannan-Quinn criter.	25.26361	
Durbin-Watson stat	1.873129			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 10

نلاحظ من نتائج الجدول 06 أن معامل تصحيح الخطأ يساوي 0.64853 – بإشارة سالبة ومعنوي وذلك لأن prob=0.031<5%.

كما يمكن شرح قيمة معامل حد الخطأ بأن أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في سنة و198 يوم من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل

6.2 الاختبارات التشخصية للنموذج:

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في قياس تأثير الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات يستلزم الاختبارات التشخصية التالية:

1.6.2 اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء: ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء (الملحق 8)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.146553	Prob. F(2,14)	0.8650
Obs*R-squared	0.451150	Prob. Chi-Square(2)	0.7981

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 10

من خلال الجدول 07 نلاحظ أن قيمة F-statistic =0.146553 أكبر من 5% ومنه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

2.6.2 اختبار ثبات التباين (تجانس التباين):

يوجد العديد من الاختبارات لاكتشاف مشكلة تجانس التباين وسنعتمد على اختبار ARACH الذي يعتمد على العلاقة بين مربعات البواقي وجميع المتغيرات المستقلة وكذلك مربعاته ونتائج هذا الاختبار مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 08: اختبار ثبات التباين (تجانس التباين)(الملحق9)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.202753	Prob. F(1,19)	0.6576
Obs*R-squared	0.221729	Prob. Chi-Square(1)	0.6377

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الاحتمالية F-statistic =0.202753 أكبر من 5% ومنه نقبل فرضية العدم التي تنص على ثبات حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

3-6-2 اختبار التشويش الأبيض و استقرارية البواقي، نتائج هذا الاختبار مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم 08: اختبار التشويش الأبيض استقرارية البواقي.

Date: 06/25/22 Time: 17:37
Sample: 1995 2020
Included observations: 22
Q-statistic probabilities adjusted for 4 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.029	0.029	0.0210	0.885
		2	-0.097	-0.098	0.2675	0.875
		3	0.046	0.053	0.3270	0.955
		4	-0.377	-0.395	4.4945	0.343
		5	-0.049	-0.004	4.5703	0.471
		6	0.039	-0.062	4.6199	0.593
		7	-0.103	-0.080	4.9926	0.661
		8	-0.112	-0.304	5.4626	0.707
		9	-0.096	-0.176	5.8387	0.756
		10	-0.026	-0.124	5.8678	0.826
		11	0.080	-0.050	6.1773	0.861
		12	0.053	-0.203	6.3262	0.899

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الشكل 05 أن القيم الاحتمالية أكبر من 5% إذا نقبل فرضية العدم أي أن جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي الصفر ومنه سلسلة البواقي مستقرة وهي عبارة عن تشويش أبيض.

4.6.2 اختبار التوزيع الطبيعي وذلك من خلال استعمال اختبار JB: نتائج هذا الاختبار مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم 09: اختبار التوزيع الطبيعي وذلك من خلال استعمال اختبار JB(الملحق 10)

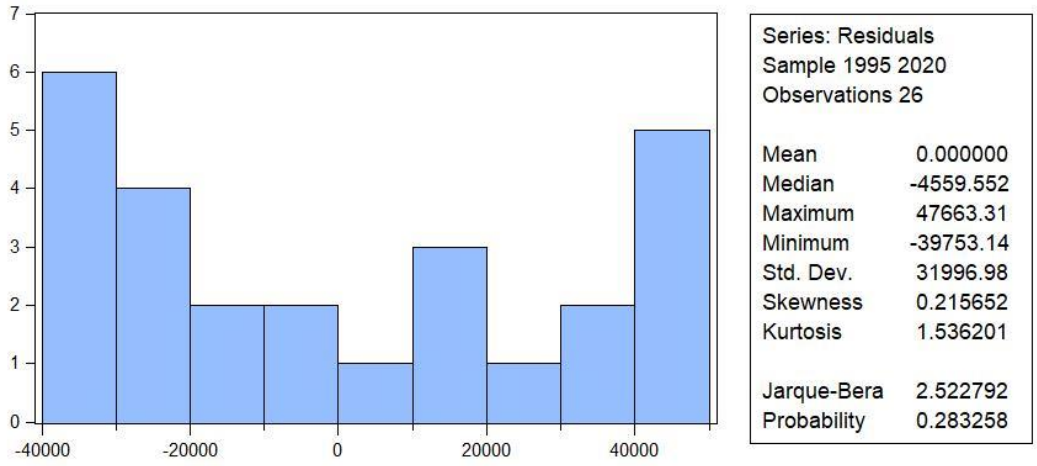

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 10

نلاحظ أن القيمة المحسوبة لجارك بيرا تساوي 2.52 وهي أقل من القيمة الجدولية (5.99) كما أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5% هذا يعني أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

5.6.2 اختبار استقرار الهيكلي للنموذج:

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن نستعمل اختبار المجموع التراكمي للبواقي وللمربعات، ونتائج الاختبار موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم 10: نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي

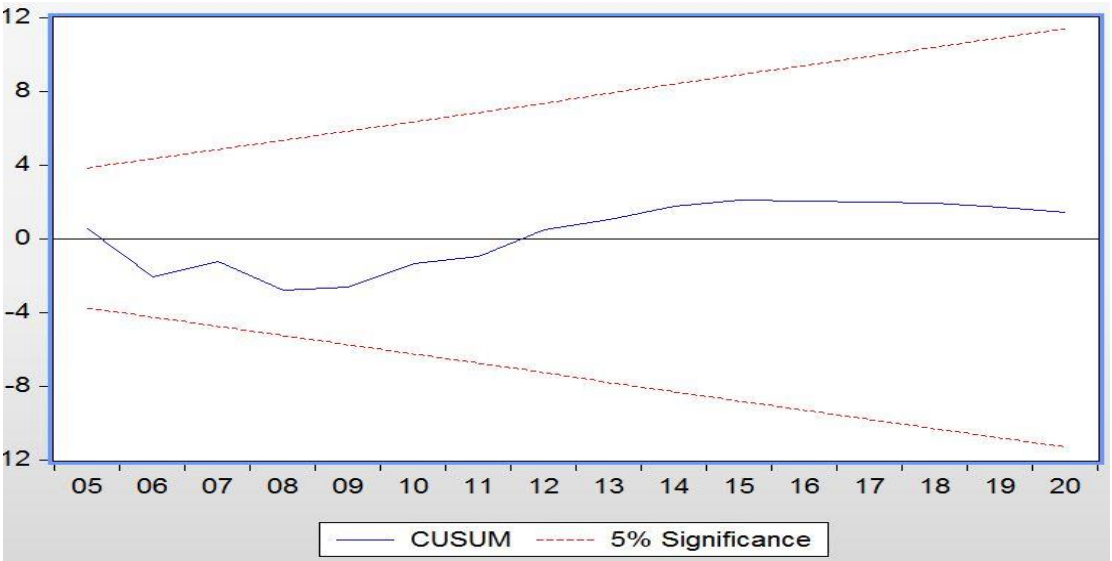

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 10

الخط الأزرق داخل المنطقة الحرجة ما يعني أن البواقي تخلو من تغيرات هيكلية.

نتيجة: بعد إجراء جملة من الاختبارات الإحصائية والموضحة في الجداول والأشكال السابقة يتضح أن النموذج خالي من مشكل عدم تجانس التباين ومن مشكلة الارتباط الذاتي، وعليه فإن تقديرات النموذج مستقرة.

3-تفسير النتائج: أفرزت نتائج الدراسة على:

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على الناتج الإجمالي خارج قطاع المحروقات.

- الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي لهما تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، حيث كلما زاد الاستثمار الأجنبي والمحلي زاد الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات.

- يمكن تفسير نتائج الأجلين القصير والطويل عبر مرحلتين:

3-1 التفسير الإحصائي: في هذا الاختبار يجب أن يتحقق شرطان هما أن يكونCointEq سالب ومعنوي ووجدناه يساوي – 0.648353 ، و prob=0.0317 أقل من 0.05 ومنه فقد تحقق الشرطين.

كما يمكن شرح قيمة (معامل حد الخطأ) بأن 64.83 %من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في واحدة الزمن سنة و198 يوم من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل، الذي نتناوله كما يلي:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** في الأجل الطويل معنوي (3.79%) يتضح وجود علاقة طردية حيث إذا ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بواحد مليون دولار يؤدي إلى ارتفاع الناتج الإجمالي خارج قطاع المحروقات بـ 29.73 مليون دولار.
- **الاستثمار المحلي:** في الأجل الطويل معنوي (4.94%) يتضح وجود علاقة طردية حيث إذا ارتفع الاستثمار المحلي بواحد مليون دولار يؤدي إلى ارتفاع الناتج الإجمالي خارج قطاع المحروقات بـ 0.59 مليون دولار.

وبالنسبة للقوة التفسيرية للمتغيرات المذكورة أعاله للمتغير التابع تم تقديرها من خلال معامل التحديد R^2=0,6378 وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، تفسر بنسبة 63.78 %التغيرات التي تحدث في المتغير التابع الناتج الإجمالي خارج قطاع المحروقات وتعد هذه النسبة جيدة ومقبولة، أما 36.22 %هو مقدار الخطأ أو متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج أو لعدم دقة البيانات الإحصائية.

3-2 التفسير الاقتصادي: إن النتائج المتوصل إليها سابقا من خلال قياس أثر الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي على الناتج الإجمالي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1995-2020، تعد مقبولة من الناحية القياسية وذلك بناء على ما أسفرت عليه نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر عن صحة هذا الأخير، حيث يمكن تفسير تلك النتائج حسب النظرية الاقتصادية والبناء النظري للموضوع المقدم سابقا كما يلي:

- ✓ بالنسبة للآثار الإيجابية لكل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الأجل الطويل هي نتائج منطقية اقتصاديا، وذلك أن النظرية الاقتصادية تنص على أن

رؤوس الأموال في تدفقها نحو البلد المضيف تؤثر إيجابا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وعلى الناتج المحلي الإجمالي في البلد وهو ما وافق حالة الجزائر فتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر عرف تزايدا ملحوظا في الآونة الأخيرة نتيجة لتحسن مناخ الاستثمار. وكذلك نتيجة لزيادة جاذبية الاستثمار في الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي لسنتي 2012–2016. لكن من جهة أخرى نحن نتحفظ على هذه القيمة المرتفعة (1$ FDI يؤدي الى زيادة بـ 29.7$ pib)، وخاصة ان معظم الاستثمارات الأجنبية كانت في قطاع الطاقة.

- ✓ أما بالنسبة لآثار الاستثمار المحلي في الأجل الطويل وحسب نتائج القياس، هي الأخرى تعد مقبولة اقتصاديا، حتى لو كان تأثيرها ضعيفا بالنسبة لحالة الجزائر، بسبب ضعف الاستثمارات المحلية في الجزائر المتجهة لخارج قطاع المحروقات. (1$ II يؤدي الى زيادة بـ 0.59 pib)

خلاصة الفصل:

أظهرت الدراسة القياسية وجود علاقة معنوية إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي وهذا يعني أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر هي بمثابة محفز للنهوض بالنمو الاقتصادي. ويمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يلعب دورا هاما، من حيث رفع مستوى التنمية الاقتصادية عن طريق تحويل رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا والمهارات والكفاءة العلمية، إلا ان غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتمركز في قطاع المحروقات، مما زاد في استمرارية اعتماد الجزائر على صادرات النفط، وبالتالي الحساسية المفرطة للناتج المحلي الاجمالي للتقلبات الصادرة عن الصدمات الخارجية نتيجة للتقلبات المتتالية لأسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية.

خاتمة

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق إلى الإطار النظري لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي لأنه يعتبر أحد أفضل البدائل التمويلية في الوقت الراهن، كونه لا يوفر فقط عنصر رأس المال بل يساهم في نقل التكنولوجيا والخبرات وتوفير مناصب الشغل وكذا تدريب وتكوين رأس المال البشري.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من المتغيرات المؤثرة على تطور البلدان إذ يعتبر من أهم المواضيع الاقتصادية التي شهدت قدرا من الاهتمام المتفاوت، لما له من امتيازات تمثلت في تكريس بوادر العولمة عبر فتح الأسواق العالمية، والزيادة السريعة للتجارة الخارجية وحجم المبادلات الدولية.

وقد تمثل موضوع دراستنا في محاولة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات لدولة الجزائر، وذلك باستخدام نموذج الاقتصاد القياسي وباستعمال المعطيات المتحصل عليها. وعليه ضمن الخاتمة سيتم استعراض أهم النتائج المتحصل عليها، والتوصيات والآفاق.

1- اختيار الفرضيات:

من اجل القيام بهذه الدراسة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات وكانت الإجابة عليها كما يلي:

أ- تتمحور الفرضية الأولى حول ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعرف تزايدا مستمرا، وهي بمثابة وسيلة لنقل المعرفة والتكنولوجيا وتطوير الكفاءة، وقد تم تأكيد صحة الفرضية الاولى من خلال الدراسة التي قمنا بها في الفصل الاول، والتي اثبتت ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة هي بمثابة وسيلة لنقل المعرفة والتكنولوجيا وتطوير الكفاءة.

ب- في حين تتمحور الفرضية الثانية في أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي في المدى الطويل، ويعتبر الناتج المحلي الاجمالي من بين اهم وسائل قياسه، وقد تم تأكيد صحة الفرضية الثانية من خلال الدراسة التي تطرقنا اليها في الفصل الثاني، والتي اثبتت ان النمو الاقتصادي هو الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي، وان الناتج المحلي الاجمالي هو المؤشر الذي يستعمل في قياسه.

ت-أما الفرضية الثالثة نصت على وجود علاقة قوية وطردية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، وقد تأكد صحة الفرضية الثالثة من خلال الدراسة التي تطرقنا لها في الفصل الثالث، التي اثبتت ان الاستثمار الأجنبي المباشر له علاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، غير ان هذه العلاقة ليست قوية.

2- نتائج الدراسة:

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة جديدة، حيث أن بدايته كانت منذ القرن التاسع عشر، حيث تعددت الأسباب التي تدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار خارج بلدانها الأم وفق ما أشارت إليه مختلف النظريات.
- تهدف الدول من وراء تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق عدة أهداف أهمها: توفير فرص عمل للقوى العاملة، جلب العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا، الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، لكن بنسب ضعيفة وهذا راجع لأن الاستثمار الأجنبي في الجزائر معظمه يتجه نحو قطاع المحروقات.
- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على الناتج الإجمالي خارج قطاع المحروقات.
- الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي لهما تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، حيث كلما زاد الاستثمار الأجنبي والمحلي زاد الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات.
- يتوقف نجاح الدول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على توفير مجموعة من المقومات والعوامل منها: الاستقرار السياسي، الثروات الطبيعية والموقع الجغرافي الاستراتيجي، توفر المناطق الحرة، حرية التملك للأجنبي، الحوافز والإعفاءات الضريبية.

3- مقترحات الدراسة:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي يتم إيجازها فيما يلي:

- ترقية الاستثمار المحلي لما له من تأثيرات جد إيجابية على الناتج الإجمالي خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال مواصلة تشجيع الشباب لدخول الاستثمار المحلي واستغلال هذه الطاقات في رفع اقتصاد البلاد.
- دراسة الضمانات والامتيازات الفعالة المشجعة للمستثمرين الأجانب وتوفير ظروف ملائمة لهم فيما يخص البنى التحتية.
- تحسين الأنظمة المصرفية والجمركية لتسهيل حركة تدفق الأموال المتعلقة بالاستثمار، وكذا تسوية المعاملات التجارية.
- تغيير التوازن الحيادي للاستثمار في قطاع المحروقات فقط، بمعنى توسيع المجال ليشمل كل القطاعات مثل الصناعة والفلاحة.
- وضع الرقابة الدورية على كل وكالات دعم الاستثمار للحصول على فعالية أكبر.
- وجوب إعداد الندوات والملتقيات الاقتصادية ونشرها حتى يتسنى للفرد الجزائري فهم ما يحيط به من ظروف اقتصادية.

4- آفاق الدراسة:

- أسباب اهتمام الجزائر بقطاع المحروقات وعدم الاهتمام بباقي القطاعات الأخرى.
- ما هو مستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة نفاذ البترول في الجزائر.
- ما هو الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي.
- هل تبقى الجزائر معتمدة على النفط أم سوف تتجه إلى القاعات الأخرى.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أو لا: المراجع باللغة العربية

1- إسماعيل محمد بن قانة، **إقتصاد التنمية (نظريات–نماذج–إستراتيجيات)**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

2– أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة العربية**، دراسة مقارنة، مصر، تركيا، كوريا الجنوبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004–2005.

3– بلقة ابراهيم، **آليت توزيع الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النموالاقتصادي – دراسة حالة الجزائر –**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009.

4– بن جلول خالد، **أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النموالاقتصادي – دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر –**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009،

5– بولرباح غريب، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

6- جلال خشيب، النموالاقتصادي، شبكة الألوكة، www.alukah.net .

7– حاتم فارس الطعان، **الإستثمار أهدافه ودوافعه**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2006.

8– حاكمي بوحفص، برادعي ابراهيم الخليل، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2005–2015**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد 4، العدد01، 2017.

9– حبيب كميل والبني حازم، **من النموالتنمية إلى العولمة واللغات**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000.

10– رحالي بلقاسم، **الإستثمار العمومي والنموالاقتصادي في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية من 1970 إلى 2013**– ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، جامعة الجزائر 3، 2017/2016 .

11– رشيد معزوز، **دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر**، دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة البليدة، 2005.

12– رفيق نزاري، **مجلة العلوم الانسانية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 44، جوان 2016.

13– زاهد محمد ديري، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.

14– سامية عمار، **محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد المصرفي**، مجلة مصر المعاصرة، العدد 453، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة 1993.

15– سعيدي يحي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2006–2007.

16– سهيلة فريد النباتي، **التنمية الاقتصادية دراسات ومفهو م شامل**، الطبعة الأولى، 2015، دار الراية، عمان، الأردن.

17– طوير أمال، مختار يعبد الجبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990 2018 مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد04/ العدد02 12/2020/ 27.

18– عبد الحق طير، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وجدواه في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018.

19- عبد الرزاق محمد حسن الجبوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية والاقتصاد**، الطبعة الأولى 2014 – 1435 هـ، عمان.

20- عمر هاشم محمد صدقة، **ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2010.

21- فارس فيصل، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، والمملكة العربية السعودية**، أطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوره، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر.

22- فاضل محمد العبيدي، **البيئة الاستثمارية**، مكتبة المجتمع العربي، 2012.

23- فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتسويق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.

24- كاظم أحمد بطاطا، كاظم سعد الأعرجي، سعدية هلال التميمي، **البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والنموالاقتصادي**، الطبعة الأولى 2017، دار الأيام، عمان، الأردن.

25- كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي والنموالاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

26- كمال عبد حامد آل زيادة، جمال الحاج ياسين، **دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة للتطبيقات التشريعية في العراق**، مجلة رسالة الحقوق، العدد الخاص ببحوث المؤتمر القانوني السابع، جامعة أهل البيت 2010.

27- كمال عبد حامد آل زيارة وجمال الحاج ياسين، **دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة للتطبيقات التشريعية في العراق**، مجلة رسالة الحقوق، العدد الخاص ببحوث المؤتمر القانوني السابع، 2010.

28- مبرك الناصر، دراجي عيسى، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النموالاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ardl) مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد18/ العدد 29 2022/06/ 03.

29- محمد شاهين، **السياسات الاقتصادية وأثرها على التوازن والنموالاقتصادي**، الطبعة الأولى 2018، دار الفجر، القاهرة، مصر.

30- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

31- مراد محمودي، **التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي (النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة)**، دار الكاتب، الجزائر، 2002.

32- ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.

33- ميشيل توادرو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة: حسن محمود حسيني ومحمود حامد عبد الرزاق، دار المريخ، الرياض.

34- هاجر، **تعريف النموالاقتصادي وأهميته، المرسال، https//www.am mrsal.com**، 24 فبراير 2020.

35- ولد عمري عبد الباسط، **إسهام التعليم في النموالاقتصادي، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)**، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2016/2015.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

1- Ahmadir «e ghanbar. Adehm. " FDI. EXPORT and economic growth: evidence. From menaregion" middle- east journal of scientific research. Vol. 10. N2.p. 174-182. http// idosi.org/mejsr/.
2- Chowdhry a e mavrotas. G. OP.CIT.
3- Dr auranhzeb and anwarul haq. Impoct of INVESTMENT actives on économico growth of pakistan. Bussines and management revien. Vol.2. 1. March 2012.
4- Frederique sachwald et serge perrin. Multinationales et développement le rôle des politiques nationales. Ed magellan. Paris .2003.
5- Ouveture- économique. pdf
6- ZENASNI soumia and BENHABIB abderrezzak. The ddeterants of foreign direct investment and heir. Impoct on growth: panel data analysis for AMU Contries. International journal of innovation and applied. Studies. Vol.2 N3.2013.

ثالثا: المراجع بالغة الانجليزية

1- anerjee, A., Dolado, J. J., Galbraith, J. W., Hendry, D., et al. (1993). Co-integration, error correction, and the econometric analysis of non-stationary data. OUP Catalogue.
2- Engle, R. F. and Granger, C. W. (1987). Co-integration and error correction: representation, estimation, and testing. Econometrica: journal of the Econometric Society, pages 251--276.
3- Johansen, S. (1995). Likelihood-based inference in cointegrated vector autoregressive models. Oxford University Press on Demand.
4- Narayan, P. K. (2005). The saving and investment nexus for china: evidence from cointegration tests. Applied economics, 37(17):1979--1990.
5- Perron, P. and Ng, S. (1996). Useful modifications to some unit root tests with dependent errors and their local asymptotic properties. The Review of Economic Studies, 63(3):435--463.
6- Pesaran, M. H. and Shin, Y. (1998). An autoregressive distributed-lag modelling approach to cointegration analysis. Econometric Society Monographs, 31:371--413.
7- Pesaran, M. H., Shin, Y., and Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of applied econometrics, 16(3):289--326.
8- Phillips, P. C. and Ouliaris, S. (1990). Asymptotic properties of residual based tests for cointegration. Econometrica: Journal of the Econometric Society.

المواقع الإلكترونية:

1- https://blog.eviews.com/2017/04/autoregressive-distributed-lag-ardl.html

2- Htts: // en. Wikipidia. Org/ wiki/ sames- meade (10.07.2020) .16: 40.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق 1: الاستثمار الأجنبي المباشر

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون $)	0	270	260	606,6	291,6	280,1	1113	1064,9	637,8
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون $)	881,8	1156	1841	1686,7	2638,6	2746,9	2300	2571	1500
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون $)	1691,8	1502	537,7	1638	1230	1466	1381	1126,7	

المصدر: Algeria - World Bank Data

الملحق 2: الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات	296000	18100	291000	21900	23400	29600	361400	30400	33800
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع	38200	42000	46100	52600	60700	66900	77700	93600	106800
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع	115900	125100	120330	115440	118880	126720	109440	91000	

المصدر: Algeria - World Bank Data

الملحق 3: الاستقرارية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level		
		ll	GDP	FDI
With Constant	t-Statistic	0.0275	-6.9523	-2.1732
	Prob.	***0.9520*** n0	***0.0000*** ***	***0.2202*** n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.0282	-6.7750	-1.9092
	Prob.	***0.0023*** ***	***0.0000*** ***	***0.6199*** n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.7156	-0.7725	-0.7014
	Prob.	***0.9755*** n0	***0.3699*** n0	***0.4028*** n0
		At First Difference		
		d(ll)	d(GDP)	d(FDI)
With Constant	t-Statistic	-5.9933	-6.5982	-6.7798
	Prob.	***0.0001*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.8592	-6.5456	-6.9408
	Prob.	***0.0005*** ***	***0.0001*** ***	***0.0000*** ***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.1579	-6.7760	-6.8690
	Prob.	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:

Dr. Imadeddin AlMosabbeh

College of Business and Economics

Qassim University-KSA

المصدر: من اعداد الطلبة باستخدام Eviews 10

الملحق 4: **نتائج اختبار منهج الحدود**

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	5.727127	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	23	Finite Sample: n=35		
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

المصدر: من اعداد الطلبة باستخدام Eviews 10

الملحق **5: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة ARDL:**

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 06/25/22 Time: 16:50
Sample (adjusted): 1998 2020
Included observations: 23 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): FDI II
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 100
Selected Model: ARDL(3, 1, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-0.213818	0.187806	-1.138506	0.2717
GDP(-2)	-0.372088	0.228395	-1.629145	0.1228
GDP(-3)	-0.385404	0.197652	-1.949916	0.0689
FDI	-16.17365	35.88933	-0.450654	0.6583
FDI(-1)	-42.45131	30.97549	-1.370480	0.1895
II	1.176346	0.573801	2.050092	0.0571
C	195215.0	70983.26	2.750156	0.0142

R-squared	0.631800	Mean dependent var	87300.43
Adjusted R-squared	0.081225	S.D. dependent var	70422.53
S.E. of regression	67501.93	Akaike info criterion	25.32349
Sum squared resid	7.29E+10	Schwarz criterion	25.66908
Log likelihood	-284.2201	Hannan-Quinn criter.	25.41040
F-statistic	1.324154	Durbin-Watson stat	1.957564
Prob(F-statistic)	0.302744		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الطلبة باستخدام Eviews 10

الملحق **6: تقدير النموذج في المدى القصير:**

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(4, 0, 0)
Case 1: No Constant and No Trend
Date: 06/14/22 Time: 13:05
Sample: 1995 2020
Included observations: 22

ECM Regression
Case 1: No Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.291683	0.221636	-1.316043	0.2067
D(GDP(-2))	-0.379914	0.214103	-1.774447	0.0950
D(GDP(-3))	-0.360829	0.143031	-2.522723	0.0226
CointEq(-1)*	-0.648353	0.275491	-2.353440	0.0317

R-squared	0.637856	Mean dependent var	3140.909
Adjusted R-squared	0.577499	S.D. dependent var	102621.4
S.E. of regression	66704.00	Akaike info criterion	25.21688
Sum squared resid	8.01E+10	Schwarz criterion	25.41525
Log likelihood	-273.3857	Hannan-Quinn criter.	25.26361
Durbin-Watson stat	1.873129		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من اعداد الطلبة باستخدام Eviews 10

الملحق 7:

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	29.73908	13.14195	2.262913	0.0379
II	0.596733	0.280670	2.126102	0.0494
C	99028.05	20361.69	4.863450	0.0002

EC = GDP - (29.7391*FDI + 0.5967*II + 99028.0549)

الملحق 8: **اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.154599	Prob. F(2,14)	0.8582
Obs*R-squared	0.475383	Prob. Chi-Square(2)	0.7884

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 06/14/22 Time: 19:38
Sample: 1999 2020
Included observations: 22
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.060367	0.365506	-0.165161	0.8712
GDP(-2)	0.094022	0.259601	0.362180	0.7226
GDP(-3)	-0.002359	0.174338	-0.013534	0.9894
GDP(-4)	-0.028856	0.171898	-0.167867	0.8691
DFDI	2.115288	31.94397	0.066219	0.9481
II	0.002679	0.613631	0.004366	0.9966
RESID(-1)	0.101498	0.442472	0.229389	0.8219
RESID(-2)	-0.186883	0.363869	-0.513599	0.6155

R-squared	0.017648	Mean dependent var	3831.085
Adjusted R-squared	-0.473528	S.D. dependent var	61631.28
S.E. of regression	74813.58	Akaike info criterion	25.55867
Sum squared resid	7.84E+10	Schwarz criterion	25.95542
Log likelihood	-273.1454	Hannan-Quinn criter.	25.65213
Durbin-Watson stat	1.854615		

المصدر: من اعداد الطلبة باستخدام Eviews 10

الملحق **9: اختبار ثبات التباين (تجانس التباين):**

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.239564	Prob. F(1,19)	0.6301
Obs*R-squared	0.261485	Prob. Chi-Square(1)	0.6091

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/14/22 Time: 15:35
Sample (adjusted): 2000 2020
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.05E+09	2.54E+09	1.592592	0.1278
RESID^2(-1)	-0.111783	0.228384	-0.489453	0.6301

R-squared	0.012452	Mean dependent var	3.63E+09
Adjusted R-squared	-0.039525	S.D. dependent var	1.07E+10
S.E. of regression	1.10E+10	Akaike info criterion	49.16335
Sum squared resid	2.28E+21	Schwarz criterion	49.26283
Log likelihood	-514.2152	Hannan-Quinn criter.	49.18494
F-statistic	0.239564	Durbin-Watson stat	1.990991
Prob(F-statistic)	0.630124		

المصدر: من اعداد الطلبة باستخدام Eviews 10

الملحق 10: إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

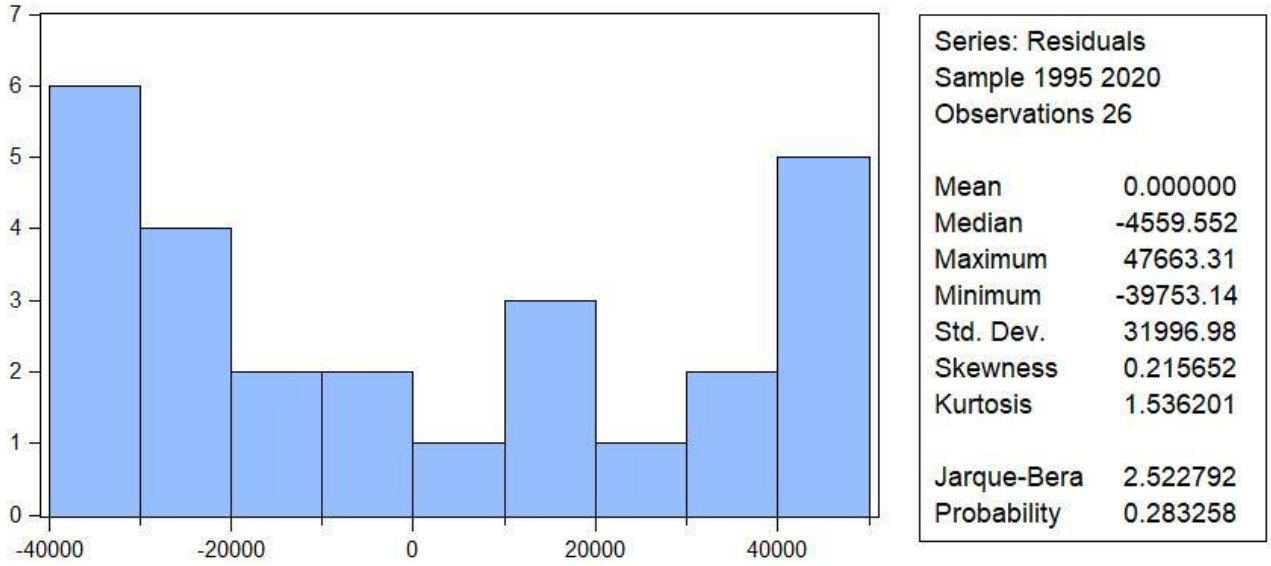

المصدر: من اعداد الطلبة باستخدام Eviews 10